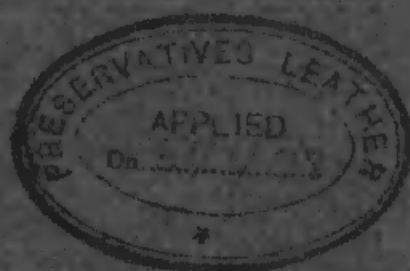
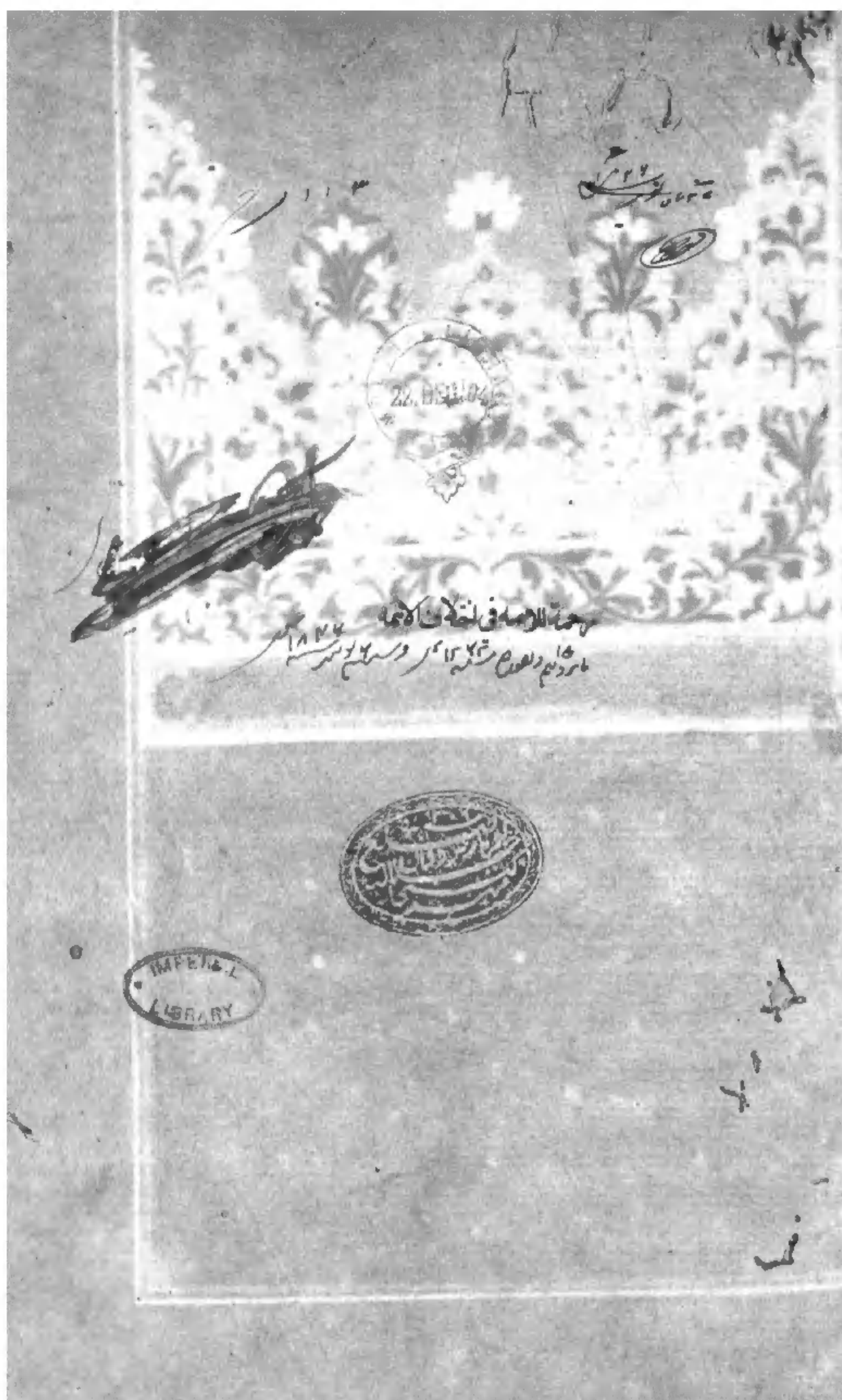


١٤٤

ترجمة الأئمة في اختلاف الأئمة





رحمة الله عليه في اخلاق الامامة  
ماردنيق دلعوم شريعة ١٢٧٤ هـ  
١٨٧٤ م





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الحمد لله الذي اجزل احسانه وانزل قوله  
وقرّنه قواعد دينه واركانه ثم جعل الى رسوله سانه فاوضح ذلك لاصحابه في حيوة  
ثوقر قواعده وفاته يرجون من الله فضله ورضوانه فلما فحمت الابصار وعليه كلمته  
التوحيد في الاقطار وضرب الايمان جرانته واقبل كل منهم على تحصيل الزاد وقطع  
من اطراف البلاد ولزم امره وشانه ليعيد ما علمه لا تباعه ووضع ما فيه لا يشاعه  
من اهل الضبط والصبانة فنشأ من اتباعهم حم غفير فتمروا في العلوم التي تسمى حتى بلغوا  
منها اعلام مكانه واجتهدوا غاية الاجتهاد في مجرى الصواب والمراد طلب الاداء الامانة  
فاختلفوا الشدة اجتهادهم في طلب الحق وكان اختلا فهم رحمة الخلق فسمي ان الحكيم

الحكيم سبحانه احدى حمد ابيفيد الانابة ويزيد في الفضائل واشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له ما اعظم سلطانه وشانه واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله وجيبه وخليفه  
الذي عصمه وحماه وصانه وايداه بالنصر والتأييد والاعانة اللهم صل على محمد وعلى آله  
واصحابه صلاة ترحم لقاءها بميزانه ويبلغه يوم الفرج الاكبر امانه اما بعد فان معرفة الا  
جماع واختلاف العلماء من اهم الاشياء وذلك امر لازم في المجتهد والحاكم لاسيما  
ائمة المذاهب الاربع الذي حصل الاخذ بقولهم في المشرق والمغرب فالاجماع قاعدتين  
فواعد ائمة الاعلام يكفر من خالفه على العلماء اذا قامت الحجة بانه اجماع تام وبسوء الكفار  
على من فعل ما يخالفه والملاحم والخلاف بين ائمة الاعلام رحمة لهذه الائمة التي ما  
جعل الله عليها في الدين من حرج اللطف والاكرام فهذا مختصر ان شاء الله نافع للكثير  
من مسائل الخلاف والوقايع جامع اذا كرهها مجردة عن الدليل والتعليل ليسهل حفظه  
على اصل التحصيل من قصد حفظ المذاهب فقط ورتبه على اقرب طريق واحسن نظم  
ومبينة رحمة الائمة في اختلاف الائمة جعله الله عز وجل عملا صالحا وسانا راجعا يقع  
به امين امين تنبيه اذا كان في المسئلة خلاف لاحد من الائمة الاربعة اكتفت  
بتلك ولا اذكر من خالف فيها من غيرهم فان لم يكن لاحد منهم خلاف في تلك المسئلة  
وكن فيها خلاف لغيرهم اجمعت الى ذكر المخالف ليظهر ان في المسئلة خلافا وما تورا



١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

ألا بالله عليه توكلت وهو حي ونعم الوكيل <sup>الطهارة</sup> لا تقع الصلوة إلا بطهارة ممكنة بالاجتماع طبع  
العلماء على وجوب الطهارة بالماء عند وجوده مع وجود إمكان استعماله وعدم الاحتياج  
اليه واليتم عند فقده بالتراب واجمع فقهاء الألبصار على أن مياه البحار عذبتها واجابها  
بمنزلة واحدة في الطهارة والتطهير كغيرها من المياه إلا ما يحكي نادران فوما منعوا الوضوء بماء  
البحر وقوما أجازوه للضرورة وأجاز قوم الشيعة مع وجوده واتفق العلماء على أنه لا يمنع الطهارة  
ألا بالماء وحكي عن أبي بلي والاصم جواز الطهارة بساتر الماء وكذلك لا تنال النجاسة إلا  
بالماء عند مالك والشافعي وأحمد رحمه الله وقال أبو حنيفة ربح تزال بكل ما ينجس طاهر فصل والماء  
المشمس مكروه على الأصح من مذهب الشافعي رح والمختار عند متأخري أصحابه عدم كراهية  
أضائه وهو مذهب الأئمة الثلاثة رضي الله عنهم والماء المسخن غير مكروه بالاتفاق وحكي عن مجاهد  
كراهية وكراهية أحمد المسخن بالنجاسة فصل والماء المستعمل في فرض الطهارة طاهر غير مطهر على  
المشهور من مذهب أبي حنيفة والأصح من مذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله ومطهر عند  
مالك رح ونحس في رواية عن أبي حنيفة رح وهو قول أبي يوسف رح وماء الورد والخمر لا ينظرون  
به بالاتفاق فصل والماء المتغير بالزعفران ونحوه من الطاهرات تغير كثير لا ينظرون به عند مالك  
والشافعي وأحمد رضي الله عنهم وأجاز ذلك أبو حنيفة وأصحابه وقالوا تغير الماء بالطاهر لا ينجس  
الطهارة ما لم ينجس به أو يغلب على أجزائه والماء المتغير بطول المكث طهور بالاتفاق وحكي عن أبي

ابن سيرين انه لا يطهر به ولا اغتسال والوضوء من ماء زمزم مكروه عند احدى صيانه له  
والصحيح انه لا يكره الاستعمال في زوال الخبث فصل ليس للنار والشمس في ازالة الخبث تأثير  
الا عنه ابي حنيفة رح حتى ان جلد الميتة اذا جفت في الشمس طهر عنده بلا دمع وكذلك اذا كان  
على الارض نجاسته فجفت بالشمس طهر موضعها وجازت الصلوة عليه الا التيمم به فانه لا  
يجوز وكذلك النار تزيل النجاسة عنده فصل اذا كان الماء الراكد دون قلبتين ينجس بمجرد  
ملاقاة النجاسة وان لم يتغير عند ابي حنيفة والشافعي واحمد رحمهم الله في احدى روايته  
وقال مالك واحمد في روايته الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان بلغ قلبين ومما خصامة  
رطل بالبغداد يقرى باو بالدستقي نحو مائة وثمانية ارطال وبالمساحة نحو ذراع وربيع  
طولا وعرضا وعمقا لم ينجس الا بالتغير عند الشافعي واحمد رحمهما الله وقال مالك رح  
ليس للماء الذي تحمل النجاسة فيه قدر معلوم ولكنه متى تغير لونه او طعمه او ريحه ينجس قليلا  
كان او كثيرا وقال ابو حنيفة رح الاعتبار بالاختلاف متى اختلطت النجاسة بالماء ينجس الا  
ان يكون كثيرا وهو الذي اذا حرك احد جانبيه لم يتحرك الاخرى فالجانب الذي لم يتحرك لم  
ينجس والحار ي كالراكد عند ابي حنيفة واحمد وعلى القول الجديد الرجح من مذهب الشافعي  
وقال مالك الحار لا ينجس الا بالتغير قليلا كان او كثيرا وهو القديم من قول الشافعي رح  
والنحوار جماعة من اصحابه كالغوي وامام الحرمين وانصاري وقال النووي في شرح للمذهب

وهو قوي فصل استعمال اوابي الذهب بالفضة في الاكل والشرب والوضوء للرجال والنساء  
منه عنه بالاتفاق نهى تحريم الا في قول الشافعي رح وقال داود انما يحرم الشرب خاصة  
وانما اذا عوم عند ابي حنيفة ومالك واحمد وهو الاصح من مذهب الشافعي رح والليث  
بالذهب حرام بالاتفاق وبالفضة حرام عند مالك والشافعي واحمد رحمهم الله اذا كانت  
المغنية كبيرة لرئيته وقال ابو حنيفة رح لا يحرم التقصير بالفضة مطلقاً فصل والسواك سنة  
بالاتفاق وقال داود هو واجب اذا استحق ان تركه عدا بطلت صلواته وهل يكره للصائم  
بعد الزوال فقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله لا يكره وقال الشافعي يكره وعن احمد  
روايتان كالمذهبين واختان واجب عند الشافعي ومالك واحمد رحمهم الله وقال ابو حنيفة  
وهو مستحب باب النجاسة اجمع الامعة على نجاسة النجس اما حي عن داود انه قال يطهرها  
تحريراً وانفقوا على انها اذا اتمخت بنفسها طهرت فان خللت بطرح شئ فيها لم تطهر عند  
واحد وقال مالك رح يكره تخليلها فان خللت طهرت وجلت وقال ابو حنيفة رح يباح  
تخليلها ويطهر اذا اتمخت وغسل فصل والكلب نجس عند الشافعي واحمد رحمهما الله ويغسل  
الا ناء من ولوعه فيه سبع النجاسة وعند مالك رح الحيوان طاهر حتى الكلب والخنزير وعرفه  
وشعره ولعابه وعند الشافعي كل الحيوان طاهر غير الكلب والخنزير قال ابو حنيفة رح بنجاسة  
ولكن جعل غسل ما ينجس به كغسل سائر النجاسات فان غلب على ظنه ذواله ولو يغسله كفراً الا

والا فلا بد من غسله حتى يغلب على طمته ازالته ولو عشرين مرة وقال مالك رحمه الله هو طاهر لا يجزئ  
ما وقع فيه لكن يغسل الا ناء تعيدوا ولو ادخل الكلب يده او رجله في الا ناء وجب غسله سبعا  
كانوا الوغ عند الثلاثة خلا لما لك رحمه الله فلا بد من يغسله في كل ما ولو غفل فصل والخنزير حكم الكلب  
يفضل ما تجزئ منه سبع مرات على الاصح من مذهب الشافعي وقال النووي الراجح من حيث الدليل  
انه يكفي في الخنزير غسلة واحدة بلا تراب وبهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم  
الوجوب حتى يرد الشرع به ومالك رحمه الله يقول يطهارة حيا وليس لنا دليل واضح على نجاسة في  
حال حيوته وقال ابو حنيفة رحمه الله يغسل كسائر النجاسات فصل واما غسل الا ناء والبدن والثوب  
من سائر النجاسات غير الكلب والخنزير فليس فيه عدد عند ابي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله  
وعن احمد روايتان اشهرهما وجوب العدد في غسل سائر النجاسات غير الارض فيغسل الا ناء  
سبع مرات وفي رواية ثلاثا وعنه رواية في اسقاط العدد فيما عد الكلب والخنزير ويكفي  
الرش على بول الصبي الذي لم يطعم غير اللبن ويغسل من بول الصبية عند الشافعي وابي حنيفة  
رحمهما الله وقال مالك يغسل بولهما وهما في الحكم سواء وقال احمد بول الصبي ملثم بولكل الطعم  
ظاهر في الاصح من مذهب ابي حنيفة ان بول الصبي الصبية نجس وهما في الحكم سواء فصل جلود  
المتبسة كلها يطهر بالدماء الا جلد الخنزير عند ابي حنيفة واظهر الروايتين عن مالك انهما لا  
تطهر لكنهما تستعمل في الاشياء البائسة وفي الماء من بين سائر المايعات وعند الشافعي تطهر بالجلود  
كلها بالدماء الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما وعن احمد روايتان اشهرهما



لا تظهر ولا يباح الانتفاع بها في كل شيء كحكم المينة وحكي عن الزهري أنه قال يشفع الجوارح للميتات كلها  
من غير دماغ فصل والزكوة لا تعمل شيئا فيما لا يוכל عند الشافعي واحد واذا ذكيت صارت  
ميتة وعند مالك تعمل الا في الخنزير واذا ذك عند سبيع او كلب فجعله طاهرا يجوز معه والصوف  
فيه وان لم يدبغ وكذا عند ابي حنيفة وان جميع اجزائه من لحم وجلده طاهر الا ان اللحم عندك محرم وعند  
مالك مكروه فصل شعر الميتة غير الادمي نجس عند الشافعي رح وكذا الصوف والوبر وقال مالك  
هو طاهر مطلقا لانه مما لا ينجسه الموت سواء كان يוכל لحمه كالنعم والغنم والخيل او لا كالحمير  
والكلب فعنده شعر الكلب والخنزير طاهران في حال الحيوة والموت والعقير من مذهب احمد طاهرة  
الشعر والوبر والصوف وهو مذهب ابي حنيفة وزاد على ذلك نكبتها فقال بطهارة القرن والسن  
والصوف والريش والعظم اذ لا روح فيها وحكي عن الحسن والا زاعى ان الشعور كلها نجسة نكبتها  
تظهر بالفصل واختلف الايمتي في جواز الانتفاع بغير الخنزير في الفوز وخص فيه ابو حنيفة ومالك  
ومنع الشافعي وكروه احمد وقال الحارث بالبيع احب الى فصل ما لا نفس لها سائلة كالخيل والفل و  
الخنفساء والعقرب اذا ماتت في شيء من المهنات لا ينجسه ولا يصد عند ابي حنيفة ومالك  
وانه طاهر في نفسه والراجح من مذهب الشافعي انه لا ينجس المايع ولكنه نجس في نفسه بالموت  
وهذا مذهب احمد ومذهب الشافعي ان الدود المتولد في المأكول اذا مات فيه لا ينجسه ويحوز  
اكله معه وما يعيش في الماء كالضفدع اذا مات في سائر مياه يسير نجسه عند الثلاثة خلا في ابي  
حنيفة فصل والسمك والجراد طاهران بالاجماع في نجاسته الادمي بالموت للشافعي ولان احدهما

اصحهما لا نجس وهو مذهب مالك واحمد وقال ابو خيفة نجس لكن يطهر بالفصل فصل والجنب  
والخائض والمشتري اذا غس واحد منهم يده في اثناء فيه ماء قليل فالماء باق على طهارته باجماع  
فصل وسور الكلب والنخترين نجس عند ابي خيفة والثافعي واحمد وسور ما سواهما طاهر لكن  
الاصح من مذهب ابي خيفة واجدان سور سباع البهايم نجس وقال مالك بطهارة السور  
مطلقا وافق الاثني الثلاثة على ان سور البغال والحمار طاهر غير مطهر وحكى عن ابي خيفة الثلث  
في كونه مطهرا وقايدته ان لم يجد ماء لوضاء به مع التيمم والاصح من مذهب احمد نجاسة وافقوا  
على طهارة سور الهرة ومادونها من الحلقة وحكى عن ابي خيفة انه كره سور الهرة وحكى عن  
الاوزاعي والثوري ان سور ما لا يؤكل لحمه نجس غير لادى فصل الاصح من مذهب الشافعي  
ان سائر النجاسات يستوى قليلها وكثيرها في حكم الازالة فلا يعفى عن شئ منهما الا ما يتعذر  
الاختراز منه غالب الكدم البثرات وكذا الدما ميل والفروح ودم اليراعث ودم الذباب يضيغ  
وموضع الفسد والنجاسة وطين الشارع وهذا مذهب مالك الا عند قليل سائر الدماء  
مفوعة وقال ابو خيفة دم الفحل واليراعث والبق طاهر واعتبر ابو خيفة في سائر النجاسات  
قدر الدرهم الثعلبي فجعل ما دى نه معفوا عنه فصل والوطوبة التي تخرج من المعدة نجسة بالا  
تفاق ويحكى عن ابي خيفة انه قال بطهارتها والاصح من مذهب ابي خيفة ما يؤكل لحمه طاهر  
وعليه الفتوى والبول والروث نجس عند الشافعي مطلقا وقال مالك واحمد بطهارتهما لكن

الحم وقال ابو خيفة ذرق الطيور لما كول كالحمام والعصافير طاهر وماعدا نجس وحكى  
عن النخعي انه قال ابوالجيب البهايم الطاهرة فصل والمني من الادمي نجس عند ابى خيفة  
رحمهما الله الا ان مالكا قال بغسل وطبا او يابسا وقال ابو خيفة رح بغسل وطبا ويغسل  
يابسا والامح من مذهب الشافعي رح طهارة المني الا من الكلب والخنزير والامح من مذهب  
احمد رح انه طاهر من الادمي فصل واختلفوا في السبوي يخرج منها فارة وقد كان تومنا  
منهما فقال ابو خيفة رح ان كان متنفذا عاد صلوته ثلاثة ايام والا فصوله يوم وليلة  
وقال الشافعي واحدا رحمهما الله ان كان الماء يسيرا عاد من الصلوة ما يغلب على طهارة  
توضاء منهما بعد وقوعها وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعدوان تغير اعدا من وقت التغير  
ومذهب مالك رح انه اكان معينا ولم يتغير او صافه فهو طاهر ولا اعادة على المصلي وان كان  
غير معين فقيه روايتان اطلق ابوالقاسم من اصحابه القول بالنجاسة واما الدهن والشمع  
والزيت اذا ماتت فيه فارة او نجس بغيرها فسياتي حكمها في سادس فصل في كتاب الاطعمة  
فصل لو امشيت ماء طاهر نجس بان كان معه او اتي بعضها طاهر وبعضها متنجس قبل البهجة  
في ذلك ونجس ام لا قال الشافعي رح نجس ويؤمى بالطاهر على الاغلب عندنا وقال ابو  
ان كان عدد الطاهر اكثر جازله التمرى والا لا وقال احمد رح لا يتجرى بل يريق الا وان غلب  
وتيمم واختلف قول مالك رح فكل عنده عدم التمرى ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس

ونفس واشتبه بهما صلى في كل منهما عند مالك واحمد رحمهما الله خلافا لما كان عندهما انه  
محرى فيهما كما في الماء الطاهر والنفس بالسياسة الخارج المقاد من السبيلين وطول البول  
والغايط ينقض الوضوء بالاجماع واما النادر كالردود والحصاة والريح من القبل وسلس  
البول والاستحاضة والمذي فينقض الوضوء ايضا الا عند مالك رحمه واستثنى من ذلك  
ابوخيفة ريح الريح من القبل فقال انه لا ينقض والمضى ناقض عند الثلاثة والاصح من ذلك  
الشافعي رحمه انه لا ينقض وان اوجب الغسل وقال ابو خيفة رحمه ينقض بكل ذلك وبالمضى مثل  
وانفقوا على ان من مس فرجه بعضه من اعضائه غير يده لا ينقض وضوءه واختلفوا في  
مس ذكره بيده فقال ابو خيفة رحمه لا ينقض وضوءه مطلقا على اى وجه كان وقال الشافعي  
رحم ينقض بالمس بباطن كفه دون ظاهره من غير حائل سواء كان بشهوة او بغيرها والمثبو  
عند احمد رحمه انه ينقض بباطن كفه او ظاهره والراجح من مذهب مالك رحمه انه ان مس  
بشهوة استنقض والا فلا فصل واما مس فرجه غيره فقال الشافعي واحمد يستنقض وضوء  
الماس صغيرا كان الملموس او كبيرا او ميتا وقال مالك رحمه لا ينقض بمس الصغير  
وقال ابو خيفة رحمه لا ينقض بحال وهل يستنقض وضوء الملموس ام لا قال مالك رحمه يستنقض  
وقال الثلاثة لا ينقض واجمعوا على انه لا وضوء على من مس ايته ولو من غير حائل واتفق  
الثلاثة على انه لا يجب الوضوء على من مس لامر دلو بشهوة وقال مالك بايجابه واختلفوا في مس



خلق الله الدبر فقال ابو حنيفة ومالك رحمهما الله لا ينقض وقال الشافعي واحمد رحمهما الله  
ينقض ومن الشافعي قول وعن احمد رواية اخرى انه لا ينقض فصل واختلفوا في لمس  
الرجل المرأة فذهب الشافعي الى انتقاض بكل حال اذا لم يكن حائلا والصحيح من مذهبيه  
استثناء المحارم ومذهب مالك واحمد انه ان كان بشهوة انتقض والا فلا ومذهب <sup>الحنابلة</sup> ~~الحنابلة~~  
انه لا ينقض الا ان ينشئ ذكره فينتقض بالمس والانتشار جميعا وقال محمد بن الحسن لا ينقض  
وان اشتر ذكره وقال عطاء بن مس اجنبته لا تحل له انتقض وان حلت له كزوجته وامسته  
لم ينقض والراجح من مذهب الشافعي ان المملوس كاللا مس وهو مذهب مالك وعن  
احمد روايتان مسئلة استثنى الشافعي لمس الشعر والسن والظفر فانه لا ينقض وقال مالك  
ينقض والله اعلم فصل وانفقوا على ان نوم المضطجع فالتكى ينقض الوضوء واختلفوا في  
على حالته من احوال المصلين فقال ابو حنيفة رح لا ينقض وضوءه وان طال نومه فان  
وقع على جنبه او اضطجع انتقض وضوءه وقال مالك رح ينقض في حال الركوع والسجود  
اذا طال نومه دون القيام والعود وقال الشافعي رح في الجديد ان كان ممكنا متعذرا  
لم ينقض والا انتقض وقال في التقديم لا ينقض ان نام على هيئة من هيئات الصلوة  
وعن احمد رح وايتان المختار انه ان طال نوم القايم والقاعد والراكع والساجد فطليه  
الوضوء قال الخطابي هذه اصح الروايات ولا فرق عند الشافعي رح بين طول النوم وقصره

وقصده وان رأى المتألمات مادام تمكنا متعدة من الأرض اذ النوم ليس يحدث في نفسه وانما هو  
منطقة للحديث وقال احد اذ اطل نوم الجالس فعليه الوضوء فصل والخارج النفس من البدن من  
غير السبيلين كالرعاف والقي والقيء والقصد والحجامة لا وضوء منه عند الشافعي ومالك رحمهما الله  
وقال ابو خنيفة رح لجوب الوضوء بالدم اذا سال والقي اذا املاء الفم وقال احمد رح ان كان كثيرا  
فاحشا لنقص في رواية واحدة وان كان يسيرا فقبه روايتان فصل والقهة في الصلوة يبتلعها  
بالاجماع وهل ينقض الوضوء ام لا فقال الثلاثة لا ينقض وقال ابو خنيفة رح واصحابه ينقض  
وماسه النار كالطعام المطبوخ والخير لا وضوء منه بالاجماع وحكى عن بعض الصحابة كابن  
وابي هريرة وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ايجاب الوضوء منه واكل لحم الجوز لا ينقض الوضوء  
على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وهو قول ابي خنيفة ومالك رحمهما الله وقال احمد رح  
ينقض وهو القديم المختار عند اصحاب الشافعي رحمهم الله وغسل الميت لا ينقض الوضوء  
عند الثلاثة وقال احمد رح بالاجماع ينقض فصل لا يجوز من المصحف ولا حمله للحديث بالاجماع  
وحكى عن داود وغيره الجواز ويجوز حمله لعلاقة وعلاقته الا عند الشافعي رح ويجوز حمله  
عنده في ابتغى وتفسير ودناير وقلب ورقه بعود فصل واتفقوا على ان من يتقن الطهارة  
وشك في الحدث فانه باق على طهارة الا ما لكافان ظاهر مذهبه ان بني على الحديث ويتوضئ  
وقيل الحسن ان شك في الحدث وهو في الصلوة بني على يقينه ومعنى في صلواته وان كان

في غير الصلوة اخذ بالشك فصل واستقبال القبلة واستدبارها قضاء الحاجة حرام في الضحراء  
عند الشافعي ومالك رحمهما الله وفي اشهر الروايات عن احمد رح وقال ابو خيفة واحمد رحمهما  
يكراه مطلقا في الضحراء والبيتان جميعا وقال داود يجوز الاستقبال والادبار في الموضعين فصل  
والاستنجاء واجب عند مالك والشافعي واحمد رحمهم الله لكن عند مالك رح رواية انه ان صلى  
ولم يستنج صحت صلوة وقال ابو خيفة رح وهو مستحب وليس بواجب وهي رواية عن مالك رح  
فقال ابو خيفة رح فان صلى ولم يستنج صحت صلوة وجعل محل الاستنجاء مقدار تغبير يانتر  
القياسات على جميع المواضع وحده بالدرهم البقل وقال يوجب زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء  
اذا زادت على مقدار الدرهم والاصح من مذهب ابي خيفة رح ان الاستنجاء سنة  
ولا يجوز الاقتصار في الاستنجاء بالحجارة على اقل من ثلثة اجزاء عند الشافعي واحمد رحمهما  
وان حصل الانقاء باقلها والمراد بالثلث ثلاث مسحات فان كان حجره ثلثة اطراف اجزائه  
اذا نقا وان لم يبق بالثلث زاد رابعا وخامسا حتى يحصل الانقاء وقال ابو خيفة رح ومالك  
الاعتبار بالانقاء فان حصل الحجر واحد لم يستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنجاء بما يقوم مقام  
الحجارة من الخزن والاجز والخشب بالاجماع وحكي عن داود انه قال يجوز بما سوى الحجارة  
ومذهب الشافعي واحمد انه لا يجوز في الاستنجاء عظم ولا ورت وقال اي ابو خيفة ومالك  
يجزئ ولكن يستحب عند ما ان لا يستنجي بهما بالوضوء النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء

والوضوء واليتم عند كافة العلماء فلا تصح طهارة الابنية وقال ابو حنيفة لا يفتقر بشئ من  
ذلك الى النية الا اليتم فإنه لا بد فيه من النية ومحل النية القلب الكمال ان ينطق بلسانه بما نوه  
قلبه وقال مالك يكره النطق باللسان ولو افض على النية بقلبه اجزاءه بالاتفاق وبخلافه عكسه  
فصل والتسمية عند الوضوء مستحبة وليست بواجبة باتفاق الثلاثة واصح الروايتين عن احمد  
رجحانها واجبة وحكي عن داود انه قال لا يجزي وضوء الا بها سوا توكها عامدا او ناشئا وقال  
اسحق ان نسيها اجزائه طهارة والا فلا وغسل اليدين قبل الطهارة مستحب غير واجب  
الاتفاق وحكي عن احمد رجحانه واجب ذلك من يوم اليل دون نوم النهار وقال بعض  
الطاهرية بالوجوب مطلقا قبل الا للنجاسة فان ادخل يده في الماء قبل غسلها لم يفسد  
الماء الا عند الحسن البصري رجحان المضمضة والاستنشاق مسنونتان في الوضوء والفصل  
عندهما اي عند مالك والشافعي وعند ابي حنيفة هما سنتان في الوضوء واجبات في الفصل  
وقال احمد بوجوبهما وتخييل المحبة الكثيفة في الوضوء سنة بالاتفاق فصل وحد الوجه ما  
بين منابت الرأس غالبا ومنتى الذقن واليجنب طولاً ومن الاذن الى الاذن عرضاً  
عند الثلاثة وقال مالك البياض الذي بين شعر اللحية والاذن ليس من الوجه ولا يجب  
غسله معه في الوضوء والمرفقان والكعبان يدخلان في غسل اليدين والرجلين في الوضوء  
الاتفاق وقال زفر لا يدخلان فصل ويجزي في مسح الرأس في الوضوء عند الشافعي عليه السلام



ولا يتعين اليد للمسح وقال مالك واحمد في اظهر الروايتين عنه يجب مسح جميع الرأس وعن  
ابي حنيفة روايتان اشهرهما انه لا يد من مسح ربيع الرأس بثلاثة من اصابعه حتى لو مسح باصبعين  
ولو جميع الرأس لم يجزده والمسح على العمامة دون الرأس بغير عذاب لا يجوز عند الثلاثة  
وقال احمد يجوز بشرط ان يكون تحت الحنكة منها شيء رواية واحدة وهل يشترط ان يكون  
قد لبسها على ظهر عن روايتان وان كانت مدورة ولا ذواية لها يعني اللثام لم يجز للمسح  
عليها وعنه في مسح المرأة على فئاعها المستمرة تحت حلقها روايتان والمسنون في الرأس عند  
ابي حنيفة ومالك واحمد مستح و واحدة وعند الشافعي ثلاث مسحات فصل ولاذان  
عند الثلاثة من الرأس بغير مستحما معه وقال الشافعي مسح الاذنين ستة على حالهما <sup>ان</sup>  
بماء جديد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه يفصل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه  
وقال الشعبي وجماعة ما قبل منهما فمن الوجه يفصل معه وما ادر بينهما فمن الرأس  
يمسح معه ولا يجوز الاقتصار بالمسح على الاذنين عوضا عن مسح الرأس بالاجتماع  
وهل ين تكرار المسح الاذنين فقال ابو حنيفة ومالك واحمد في احدى روايته السنة  
فيهما مرة واحدة وقال الشافعي التكرار فيهما ثلاثا سنة وهي رواية عن احمد ومسح <sup>العنق</sup>  
من نقل الموضوع عند ابي حنيفة وقال مالك والشافعي ليس ذلك من سنته وقال بعض  
من الشافعية واحمد في رواية انه ستة فصل وغسل القدمين في الموضوع مع القدمين

مع القدرة فرض بالاتفاق وحكى عن احمد والاوزاعي والثوري وابن جبر رحمهم الله  
جواز مسح جميع القدمين والانسان مخير عندهم بين الغسل وبين مسح جميع الرجلين وروى  
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال فرضهما المسح فصل والترتيب في الوضوء غير واجب  
عند ابي حنيفة ومالك وهو واجب عندهما اي عند الشافعي واحمد والمواالات في الوضوء سنة  
عند ابي حنيفة وقال مالك المواالات واجبة وللشافعي فيها قولان اصحهما انها سنة وللشهور  
عند احمد انها واجبة واتفقوا على انه لا يستحب شطف الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا في  
رواية عن احمد غير مشهورة من توضع يده ان يصلي ما شاء ما لم ينقض وضوءه بالاتفاق  
وحكى عن النخعي انه قال لا يصلي لوضوء واحد اكثر من خمس صلوة وقال عبيد بن عمير يجب  
الوضوء لكل صلوة واحتج بالاية الشريفة باب الغسل اجمع الايمة على ان الرجل اذا جامع  
المرأة والتقى الحثانان فقد وجب الغسل عليهما وان لم يحصل الا نزال وحكى عن داود وهو  
قول جماعة من الصحابة ان الغسل لا يجب الا بالانزال ولا فرق بين فرج الادي <sup>البهيمة</sup> والفرج  
عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج النبي  
موجب للغسل عن الشافعي وان لم يقارن اللذة وقال ابو حنيفة ومالك لا يغسل الا بغير  
وجه مع مقارنة اللذة ولو اغتسل بالجنب ثم خرج منه منى بعد الغسل قال ابو حنيفة واحمد  
انكار بعد البول فلا يغسل وان كان قبله وجب الغسل وقال الشافعي وجوب الغسل

مطلقاً وقال مالك لا غسل عليه مطلقاً وخروج المني يدق وغير تدق يوجب الغسل عند الشافعي  
وقال الثلاثة إذا خرج بغير تدق فلا غسل ولا يجب الغسل إلا بخروج المني من الذكر عند  
الثلاثة وقال أحمد إذا فكر أو نظر فاحش بانتقال المني من الظهر إلى الأخصر وجب الغسل  
وإن لم يخرج وإذا سلم كافر وجب عليه الغسل بعد أسبأه عند مالك وأحمد وقال أي أبو خنيفة  
والشافعي هو مسح الله سبحانه أعلم فصل وأمر بالبدن في غسل النجاسة مستحب ليس واجب  
الأعند مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنبة الحائض باتفاق الثلاثة وقال  
أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضئ بفضل ماء المرأة إذا لم يكن يسأها ووافق أحمد على أنه  
يجوز للمرأة الوضوء من فضل ماء الرجل والمرأة وإذا حاضت المرأة وهي جنب ثم طهرت  
أجزاءها غسل واحد عن الحيض والنجاسة بالاجتماع وحكي عن بعض أهل الظاهر أنهم  
يوجبون غسلين فصل والجنب ممنوع من حمل المصحف ومسسه بالاجتماع ومن قراءة القرآن قليلاً  
أو كثيراً عند الشافعي وأحمد وإجازة أبو خنيفة قراءة بعض آية وإجازة مالك قراءة آية وأيتين  
وحكي عن داود أنه يجوز للجنب قراءة القرآن كله كيف شاء باب التيمم التيمم بالصعيد الطيب عند  
عدم الماء والخوف من استعماله جائز بالاجتماع واختلف الأئمة في نفس الصعيد فقال  
الشافعي وأحمد الصعيد التراب فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر وبرمل فيه غبار وقال أي  
أبو خنيفة ومالك الصعيد الأرض فيجوز التيمم بالأرض وأجزائها وبوجع لا تراب عليه

ورمل لا غبار فيه وزاد مالك فقال ويجوز بما اتصل بالأرض كالنبات فصل وطلب الماء  
شرط الصلوة التيمم عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة ليس بشرط وعن أحمد روايتان  
كالذين هما وجوب الطلب واجعوا على أنه يجوز التيمم للنجس كما للحدث وعلى  
أن المسافر إذا كان معه ماء وحشي العطش أنه يجلسه لشربه ويتمم فصل والمسح في  
اليدين للتيمم يكون إلى المرفق عند أبي حنيفة وعلى الجديد من قول الشافعي وعند مالك عند  
المسح إلى المرفقين مسح إلى الكوعين جائز وحكي عن الزهري أنه قال المسح إلى الأبط فصل  
واجعوا على أن المحدث إذا تيمم ثم وجد الماء قبل دخوله في الصلوة بطل تيممه ويلزمه  
استعمال الماء واختلفوا فيما إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلوة فقال الشافعي إن كان  
صلواته مما يسقط فرضهما بالتيمم بأن يكون مسافرا لم تبطل صلواته ومعنى فيها وإن قطعها  
ليتوضى كان أفضل وقال مالك يمضي فيها ولا يقطع وهي صحيحة وقال أبو حنيفة يبطل  
تيممه ويلزمه الخروج من الصلوة واستعمال الماء إلا في الجبازة والعبد بن وقال أحمد  
تبطل مطلقا واجعوا على أنه إذا رأى الماء بعد قراءة من الصلوة لا إعادة عليه وإن كان الوقت  
باقيا فصل التيمم لا يرفع الحدث بالاتفاق وقال داود أنه يرفع الحدث وهو ضعيف لأنه  
رفع الحدث لما بطل عند وجود الماء ولا يجوز الجمع بين فرطين بتيمم واحد عند  
التأنيب سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين



وقال ابو خنيفة التيمم كالوضوء بالماء يصلى به من الحدث الى الحدث او وجود الماء وقيل  
 الثوري والحسن رحمهما الله فصل واجعوا على ان النية شرط في صحة التيمم واتفقوا على  
 ان التيمم لا يرفع الحدث على الاستمرار بل يسهح الصلوة وحكى عن ابي خنيفة انه قال  
 يرفع الحدث ويجوز للتيمم ان يوم المتوضئين والمتممين بالاجماع وحكى المنع عن ربيعة  
 ومحمد بن الحسن ولا يجوز التيمم قبل دخول الوقت عند الثلاثة اى الشافعي ومالك واحمد  
 رحمهم الله وعند ابي خنيفة رح يجوز فصل واتفق الثلاثة على انه خيف فواتهما واجاز ذلك  
 ابو خنيفة رح واختلفوا في الحاضر اذا تعذر عليه الماء وخاف فوت فان كان الماء بعيدا  
 عنه او في بئر اذا استسقى منه تطلع الشمس فعند الشافعي رح يتيمم ويصلى واذا وجب الماء  
 اعاد وعند مالك رح يتيمم ويصلى ولا يعيد وعند ابي خنيفة تترك الصلوة ويبقى الفرض  
 بذمة الى ان يقدر على الماء فصل ومن خاف التلف من استعمال الماء جاز تركه وانه تيمم  
 بلا خوف وان خاف الزيادة في المرض او فاقه البراء او حدث مرض لم يخف منه التلف جاز له  
 عند ابي خنيفة ومالك ان يتيمم ويصلى بلا اعادة وهو الراجح من مذهب الشافعي وقال  
 عطاء والحسن لا يستباح التيمم بالمرض اصلا ولا يجوز التيمم للمريض الا عند عدم الماء ومن وجد  
 ماء لا يكفي فالراجح من قول الشافعي انه يجب استعماله قبل التيمم وقال احمد يغسل ما يقدر  
 عليه ويتيمم للباقي وقال باقي الاثمة لا يجب استعماله بل يتركه ويتيمم فصل من كان مضمونا



بعضون من اعضائه قروح او كسرا و جرح والصق عليه جبيرة وخاف من نزغها التلغ عند  
الشافعي يمسح على الجيرة ويضم المسح اليتمم وقال ابو حنيفة ومالك ان كان بعض جدي يمسح  
وبعضه جريحا او قرحا فان كان اكثر الصبيح غسله وتسقط حكم الجرح كما ان يستحب مسح بالماء  
وان كان الصبيح الاقل يتم ويسقط الفصل عن العضو الجريح وقال احمد يغسل الصبيح ويتم  
على الجرح واذا مسح على الجيرة وصلى فلا اعادة عليه الا على قول الشافعي وهو الراجح اذا  
وضعها على المحدث وتعذر نزعها فصل ومن حبس في المصرف لم يقدّر على الماء يتيمم وصلى عند  
مالك واحد ولا اعادة عليه وعن ابى حنيفة روايتان احدهما لا يصلي حتى يخرج من المجلس  
او تجدد الماء والثانية يصلي ويعيد وهو قول الشافعي ومن نسي الماء في رحله حتى يتمم وصلى  
ثم وجدة اعاد على الجديد الراجح من مذهب الشافعي وقال مالك في بعض روايته لا يعيد  
وان اعاد فحسن وقال اي ابو حنيفة واحدا لا اعادة عليه وهو قول قديم للشافعي فصل  
ومن لم يجد ماء ولا ترابا وخصوته الصلوة قال ابو حنيفة واحدا رحمه الله لا يصلي حتى  
يجد الماء أو التراب وعند مالك ثلث روايات احدها من كذهب ابى حنيفة والثانية يصلي  
على حسب حاله ويعيده اذا وجده وهو الجديد الراجح من قول الشافعي واحدى الروايتين  
عن احمد والقول القديم للشافعي كذهب ابى حنيفة والرواية الثانية عن احمد وهي الصحيحة  
يصلي لولا يعيد وهي الثالثة عن مالك ولو كان على بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به وهو

منظرفانه يتيم لها كالحديث ولا يعبد عند احمد وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يتم  
للنجاسة وقال ابو حنيفة لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به وقال الشافعي رح يصلي ويعبد في  
اختلف الأئمة في قدر الأجزاء في التيمم فقال ابو حنيفة في الرواية المشهورة عنه ضربتان أحدهما  
للوجه والثاني لليدين والمرفقين والأصبع المنصوص من مذهب الشافعي كذهب ابي حنيفة بل  
قال الشيخ ابو حامد الاسفراغاني انه المنصوص قديما وجديا فمصح الوجه واليدين الى المرفقين  
بضربتين او ضربتان وقال مالك رح في أشهر الروايتين واحد يحزى ضربته واحدة للوجه  
والكفين ويكون بطون أصابعه للوجه ويطون راحته لكفيه باب المسح على الخف المسح  
على الخفين في السفر جاز بإجماع المسلمين ولم يمنع أحد من جواز الأجزاء واتفق الأئمة  
على جوازها في الحضرة إلا في رواية عن مالك والمسح على الخفين موقت عند ابي حنيفة والشافعي  
وأحد للسافر ثلاثة أيام وليلتين وللمقيم يوماً وليلة وقال مالك لا توقيت لمسح الخف بل  
يسمى لا يسه مسافراً كان أو مقوماً ما يدل له ما لم ينزعه أو يصيبه جنابة وهو القديم من قول  
الشافعي رح فصل والسنة ان مسح أعلا الخف وأسفله عند الثلثة وقال احمد رح السنة ان  
مسح أعلاه فقط فان اقتصر على أعلاه أجزاءه بالاتفاق وان اقتصر على أسفله لم يجز  
بالإجماع واختلفوا في قدر الأجزاء في المسح فقال ابو حنيفة يحزى ثلاث أصابع فصاعداً وقال  
الشافعي ما يقع عليه اسلم المسح وقال احمد مسح الأكثر يحزى ومالك يوى الاستيا لم يجعل

يجعل الغرض لكن لو اخل بمسح ما يجازي ما تحت القدم اعاد الصلوة عند استحبابه في الوقت  
 واجمعوا على ان المسح على الكعبين مرة واحدة يجزى وعلى انه متى نزع احد الخفين وجب عليه نزع  
 الآخر فصل وانفقوا على ان ابتداء مدة المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح عن  
 احده رواية انه من وقت المسح وعن احمد روايته انه من وقت المسح واختاره ابن المنذر  
 وقال الثوري وهو الصحيح دليله وقال الحسن البصري من وقت اللبس فصل وانفقوا على انه  
 اذا انقضت مدة المسح بطلت طهارته الا ما لكافاته على اصله في ترك مراعاة التوقيت  
 فلو مسح على الخف في الحضر ثم سافر ثم مسح مقيم عند الثلاثة وقال ابو حنيفة ثم مسح مسافر  
 فصل واذا كان في الخف خرق يسير فيما دون الكعبين ظهر منه شيء يسير من الرجلين لم يجز  
 المسح عليه ما لم يتفاحش وهو قول قدم الشافعي وقال داود يجوز المسح على الخف الخرق  
 لكل حال وقال الثوري وغيره يجوز المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه وقال الاوزاعي  
 يجوز المسح على ما ظهر من الخف وعلى ما في الرجل وقال ابو حنيفة ان كان الخرق مقدرا  
 ثلث اصابع لم يجز المسح وان كان دونها جاز فصل ولا يجوز المسح على الحرفين  
 على الاصح من مذهب الشافعي والراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة واحمد  
 بالجواز وهي رواية عن مالك وهو قول من الشافعي ولا يجوز المسح على الجوربين الا  
 ان يكون مجلدين عند ابني حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد يجوز المسح عليهما اذا كانا



ضيقين لا يكشف الرجلان عنهما فصل ومن نزع الخف وهو يطهر المسح غسل قديمه  
عند أبي حنيفة وعلى الراج من مذهب الشافعي سواء طال مدة النزع او قصر مثل  
احد ومالك يغسل رجلته مكانه فان طال الفصل استأنف الطهارة وقال الحسن وداود  
لا يجب غسل رجله ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حدثا مستأنفا  
باب الحيض اجمع الأئمة على ان فرض الصلوة ساقط عن الحائض مدة حيضها وانها لا  
يجب عليها قضاؤه وعلى انه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث في المسجد وعلى انه  
محرم وطبها حتى ينقطع حيضها فصل واقل من الحيض فيه المرأة عبد الثلاثة تسع  
سنين وهو المختار من مذهب أبي حنيفة رجح اختلافوا هل لا يقطع الحيض حرام لها  
ابو حنيفة فيما رواه الحسن بن زياد عنه الى السنين وقال محمد بن الحسن في الروميات  
الى خمس وخمسين سنة وقال مالك والشافعي ليس له حد وانما الرجوع فيه الى العادات  
في البلدان فانه مختلف باختلافها في البرودة والحرارة عن احمد ثلاث روايات  
احدها خمسون مطلقا في العربيات وغيرهن والثانية ستون مطلقا والثالثة  
ان كن عربيات فستون او بنطيات او عجميات فخمسون فصل واقل الحيض عند  
الشافعي في المشهور عنه واحد يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما بلياليها وعند  
أبي حنيفة اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وعند مالك ليس لقله حد ويجوز ان يكون

ان يكون ساعة واكثر خمسة عشر يوما و اقل طهر فاصل بين الحيضين عند ابي حنيفة والثاني  
خسة عشر يوما وقال احمد ثلثة عشر يوما وقال مالك لا اعلم بين الحيضين وقتا يعتمد عليه  
وعن بعض اصحابه ان اقله عشرة ايام ولا حد لاكثره بالاجماع و اقل حيض عند احمد ثلث  
يوم و ليلة فلو انقطع لاقل قدم فساد واكثره خسة عشر يوما وغالبه ست او سبع و اقل  
طهر بين حيضتين ثلثة عشر يوما فصل يستمع من الحيض بما فوق الا اذا رقت ولا يقرب ما بين  
السرة والركبة فانه حرام هذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله وقال احمد ومحمد بن  
الحسن وبعض اكاويل مالكة وبعض اصحاب الشافعية يجوز الاستماع والوطي فيما دون الفرج ووطي  
الحايض في الفرج محرمان بالاتفاق ولو وطى قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في الجديد لا يجزى  
من مذهبه واحمد في احدي روايته يستغفر الله عز وجل ويتوب اليه ولا عزم عليه ان  
يستحب عند الشافعي ان يتصدق بدينار في اقبال الدم ونصف في ادبارة وقال الشافعي في  
القديم يلزمه العزامة وفي قدرها قولان المشهور انه يجب دینار في اقبال الدم ونصفه في  
ادبارها والثاني عن رقبة بكل حال وقال احمد في الرواية الاخرى يتصدق بدینار <sup>نصفه</sup>  
ولا فرق بين اقبال الدم وادبارة فصل واذا انقطع دم الحيض لم يجز وطئها حتى يغتسل  
وان كان الاقطاع لاكثر الحيض هذا مذهب اكثر العلماء بل قال ابن المنذر هذا كالاجماع  
منهم لو قال ابو حنيفة ان انقطع لاكثر الحيض جاز وطئها قبل الغسل واذا انقطع لدون اكثر

الحيض لم يخرج حتى تغتسل او يمضي وقت الصلوة وقال الاوزاعي وداود اذا غسلت  
فوجها جاز وطهها ولو ظهرت الحايض ولم تجد ماء قال ابو حنيفة في المشهور عنه لا يجزئ <sup>وطهها</sup>  
حتى يتم وبصل وقال مالك لا يجزئ وطهها حتى تغتسل ولا اي الشافعي واحمد متى تمت <sup>حلت</sup>  
وان لم فصل به فصل والحايض كالجنب في الصلوة بالاتفاق وفي القراءة عند ابي حنيفة  
والشافعي واحمد رحمهم الله وعن مالك روايتان احدهما تقرأ آيات الميسرة والتي  
نقلها الاكثرون من اصحابه انها تقرأ ما شاءت وهو مذهب داود فصل اختلفت  
الايمنة في الحامل هل تحيض فقالوا اي ابو حنيفة واحمد رحمهم الله لا تحيض وقال مالك  
تحيض وعن الشافعي قولان كالمذميين وامهم ما اتها تحيض فصل واختلفوا في المنة اذا انزل  
دمها اكثر الحيض وقال ابو حنيفة تمكث اكثر الحيض وهو عند عشرة ايام وعن مالك <sup>ان</sup> ثلثين  
اشهرها وهي رواية عن ابي القاسم وغيره يمكث اكثر الحيض وهو عند خمسة عشر يوما  
ثم تكون مستحاضة وقال الشافعي ان كانت مميزة رجعت الى تميزها وان كانت غير مميزة فبها  
قولان احدهما ترد الى غالب عادة النساء وهو ست او سبع والثاني خمسة عشر يوما وعن  
احد روايتان اشهرهما اختارها الخري تمكث عادة غالب النساء واما المميزة وهي التي  
تميز بين الدمين اي التي تفرق بين دم الحيض ودم الاستحاضة باللون القوي والريح فان  
دم الحيض اسود ثخين ودم الاستحاضة رقيق امر لا تنزله فانها تعمل عند مالك الشافعي <sup>فصل</sup>

على اقبال الدم وادبارة فترك الصلوة عند اقبال الحيض فاذا ادبرت اغتسلت وحلت فقال  
ابو حنيفة نعل على عدد الايام فصل واختلفوا في المخاصة فقال ابو حنيفة ترد الى عادتها ان  
كان لها عادة فان لم تكن لها عادة فلا اعتبار بالتميز بل تمكث اقل الحيض قال مالك لا اعتبار  
بالعبادة وانما اعتبار بالتميز فاذا كانت مميزة ردت الى التميز والا لم تخص اصلا وتصلي ليدافعا  
في الشهر الثاني والثالث واما في الشهر الاول فقه روايتان اشهرهما انها تمكث اكثر الحيض  
من نظام مذهب الشافعي انها ان كانت لها عادة وتميز قدم التميز على العادة فان عدت التميز  
الى العادة فان عدتها معاصرات كمن داءة وقد تقدم حكمها وقال احمد ان كان لها عادة وتميز  
ردت الى العادة فان عدتها ردت الى التميز فان عدتها فقيه عنه روايتان احدهما  
بمكث اقل الحيض والثانية غالب عادة النساء ستاوسبعا فصل ووطي للمستحاضة جائز  
عند ابي حنيفة والشافعي ومالك كما تصل وتصوم وقال احمد لا يجوز وطى المستحاضة في الفرج  
الا ان يخاف زوجها او سيدها الفت وهو الزنا فيجوز في اصح الروايتين فصل واجعوا على  
انه يحرم بالتفاس ما يحرم بالحيض واختلفوا في اكثره فقال ابو حنيفة واحدا ربون يوما  
ومي رواية عن مالك وقال مالك والشافعي مستون يوما وقال اللبث بن سعد سبعون  
يوما ولو انقطع دم التفاس قبل بلوغ الغاية فقد اجاز الثلاثة وطهها من غير كراهة وقال احمد  
ليس له وطئها في ذلك الظاهر حتى تبلغ الاربعين كتاب الصلوة اجمع المسلمون على انها الصلوة

اركان الاسلام الخمسة المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم بني الاسلام على خمسة  
الحدث وان الصلوة المكتوبة في اليوم واليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى  
على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالية عن حيض ونفاس وانه لا يقط  
فرضها في حق المكلفين الا بمعاناة الموت الا ان ابا حنيفة قال ان عجز عن الايمان برأسه  
يسقط الفرض عنه فصل ومن اغنى عليه بمرض او بسبب تلج سقط عنه قضاء ما كان عليه  
في حال اغناؤه من الصلوة على الاطلاق عند مالك والشافعي رحمهما الله وقال ابو حنيفة ان  
كان الاغناء يوماً وليلة فها موزن ذلك وجب القضاء وان زاد لم يجب وقال احمد الاغناء  
لا يمنع وجوب القضاء بحال فصل واجمعوا على ان كل من وجبت عليه الصلوة من المكلفين  
ثم تركها جاحدا وجوبها فانه كافر يقتل بكفرة ثم اختلفوا فيمن تركها غير جاحد بل كسلا  
ونها وناقض مالكا والشافعي يقتل والصحيح عندهما يقتل حد الكفر بالسيف ويجزى  
عليه بعد قتله احكام المسلمين من الغسل والصلوة والدفن والارث والقيح من مذب  
الشافعي قتله الصلوة واحدة بشرط اخراجها من وقت الضرورة ويستتاب قبل القتل  
فان تاب تركه حيا ولا يقتل وقال ابو حنيفة بجس ابداحي يصلي وعن احمد روايتان  
التي اختارها اكثر اصحابه عنه وتقولوها عن نضه اذا يقتل بالسيف يترك صلوة واحدة  
والمتنار عن جمهور اصحابه انه يقتل بكفرة كما مر تد ويجزى عليه احكام المرتدين فلا يصلي عليه

بصلى عليه ولا يتدق ولا يورث ويكون ماله فينا فصل واجمعوا على ان الصلوة من الفروض  
التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بمال واذا صلى الكافر هل يحكم بالاسلامه فقال ابو حنيفة  
اذا صلى في المسجد في جماعة او منفرد احكم بالسلامه فقال الشافعي لا يحكم بالسلامه الا ان  
في دار الحرب وقال مالك ان صلى في الشرح حيث يخاف على نفسه لم يحكم بالسلامه وان صلى في  
حال طمأنينة حكم بالسلامه وقال احمد ومتى صلى حكم بالسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة  
او منفردا في مسجد او غيره في دار الاسلام او في غير هاضل واتفقوا على ان الاذان والاقامة  
مشروعان للصلوة الخمس الجمعة ثم اختلفوا فقال الثلاثة اي ابو حنيفة ومالك والشافعي  
هما شتان وقال احمد هما فرضا كفاية على الامصار وقال داود هما واجبان لكن تصح الصلوة  
مع تركهما وقال الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى اعاد الصلوة في الوقت وقال عطاء ان  
نسي الاقامة اعاد الصلوة واتفقوا على ان النساء لا يشرع في حقن حقن الاذان وليس هل  
نسي الاقامة في حقن لم لا فقال الثلاثة لا يسن وقال الشافعي تسن ويؤذن للفوات  
ويقيم عند ابي حنيفة وقال اي مالك والشافعي يقيم ولا يؤذن وقال احمد يؤذن للاداء  
ويقيم للباقي واجمعوا على انه اذا اتفق اهل بلد على ترك الاذان والاقامة قوتلوا  
لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز يقصليه فصل والاذان صفة معروفة لكن قال مالك  
يكبر في اوله مرتين واختلفوا في صفة الاقامة فقال ابو حنيفة هي مثنى مثنى كالاذان



وقال مالك الإقامة كلها فرادى وكذا عند الشافعي واحدا لا نقط الإقامة فثنى فصل  
والشَّيْخُ جَمْعُ سَنَةٍ فِي الْأَذَانِ الْأَعْنَادِي خِيفَةٌ وَلَا يُؤْذَنُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا إِلَّا الصَّحْحُ  
فَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ وَعَنْ أَحَدِ رَوَايَةٍ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا قَبْلَ الْفَجْرِ إِلَّا  
فِي شَهْرِ رَمَضَانَ خَاصَّةً وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ التَّثْوِيبَ مُشْرُوعٌ فِي الْأَذَانِ الصَّحْحُ خَاصَّةً وَهُوَ سَنَةٌ  
عِنْدَ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيِّ عِلْمَيْنِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَعْدَ  
الْفَرَاقِ مِنَ الْأَذَانِ وَلَا يَشْرَعُ فِي غَيْرِ الصَّحْحِ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يَتَّقِبُ فِي الْمَشَاءِ وَقَالَ الْحَنَفِيُّ  
فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّنَةَ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْكُوفَيْنِ وَالِاسْتِسْقَاءِ إِذَا مَبُورَ السَّلَاةُ  
بِجَامِعَةٍ فَفَصَّلَ وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْتَدُّ إِلَّا بِأَنَّ الْمُسْلِمَ الْعَاقِلَ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَدُّ بِأَذَانِ الْمَرْءِ لِلرَّجُلِ  
وَأَنَّ الْأَذَانَ الْعَبْدِيَّ لِلرَّجُلِ مَعْتَدٌ بِهِ وَأَذَانُ الْمُحَدَّثِ إِذَا كَانَ حَدَثَ أَصْغَرُ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْأَعْنَادِ  
عَتَدَاءُ بِأَذَانِ الْحَنْبَلِيِّ عَنْ أَحَدِ رَوَايَةٍ أَنَّهُ لَا يَحْتَدُّ بِأَذَانِهِ بِحَالٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَاخْتَلَفُوا فِي  
أَخْذِ الْأَخِيرَةِ عَلَى الْأَذَانِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدًا لَا يَجُوزُ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ  
يَجُوزُ وَإِذَا نَحْنُ الْمَوْذَنُ فِي أَذَانِهِ مَجْعُودًا أَنَّهُ وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ أَحَدٍ لَا يَصِحُّ فَفَصَّلَ وَاجْتَمَعُوا  
عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَأَنَّهُ لَا تَصَلِّي قَبْلَ الزَّوَالِ وَلَكِنَّهَا تَجِبُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
وَمَالِكٍ بَزْوَالِ الشَّمْسِ وَجَوَابًا مُوسَعًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كَثْفٍ مِثْلِهِ وَهُوَ آخِرُ وَقْتِهَا الْمُخْتَارُ  
عِنْدَهُمَا وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَجُوبُ صَلَاةِ الظُّهْرِ مُتَعَلِّقٌ بِآخِرِ وَقْتِهَا وَأَنَّ الصَّلَاةَ فِي

في اوله نقل قال القاضي عبدالوهاب لمالك والنقهاء باسرم على خلاف ذلك والمختار عندنا  
ان اخر وقت الظهر اذا صار ظل كل شيء مثله وكذلك عند الشافعي الا انه يقول هذا الوقت  
المضيق للقيم وقول ابي حنيفة كقول مالك فصل واخر وقت الظهر هو اول وقت العصر على  
سبيل الاشتراك فمن لم يصل الظهر حتى صار ظل كل شيء مثله كان له ان يبدأ بها ولا يكون مسا  
وقال الشافعي ومن دخل في صلاة الظهر وكان فراغه منها حين صار ظل كل شيء مثله فهو  
مصل لها في وقتها وما بعد ذلك من الوقت المستأنف بعد زيادة على المثل فهو وقت  
العصر وقال اصحاب ابي حنيفة اول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه واخر وقتها غروب  
الشمس فصل ووقت صلاة المغرب عند مالك غروب الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار  
والشافعي قولان والقديم الراجح عند اصحابه ان اخر وقتها اذا غاب الشفق الاحمر وقال  
ابو حنيفة واحدها وقتان والشفق هو الحمرة التي تكون بعد المغرب فاذا غاب دخل وقت  
العشاء عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة واحدها شفق هو البياض الذي بعد الحمرة  
واجمعوا على ان اول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني وهو الصادق المنتشر ضوء معتبرا  
بالافق ولا ظلمة بعده واخر وقتها المنحدر الاسفرار واخر وقت الجواز طلوع الشمس بالاجماع  
والاختيار فيها التغليس عند مالك والشافعي واحدا في رواية وقال ابو حنيفة المختار الجمع  
بين التغليس والاستغنان فان فاتته ذلك فلا سقار اولي من التغليس الا بمراد لفة فالتغليس

أولى وعن أحمد رواية أخرى أنه يقبوح حال المصلين فإن شق عليهم التغليس كان الأسفار أولى <sup>لفعل</sup>  
وإن اجتمعوا كان التغليس أفضل فصل في تأخير الظهر عن أول وقتها في شدة الحر أفضل إذا كان  
بصليهما في مساجد الجماعة بالاتفاق والامح عند أصحاب الشافعي تخصيص هذه الرخصة بالبلاد  
الحارة وجماعة مسجد يقصدونه من بعد وتجيل العصر أفضل الأعداء في خيفة والأفضل تأخير  
العشاء إلا في قول للشافعي وهو الامح عند أصحابه واختلفوا في الصلوة الوسطى فقال أبو خيفة  
وأحمد في العصر وقال مالك في الفجر وقال الشافعي في الظهر والمختار عند متأخري أصحاب الشافعي  
العصر باب شروط الصلوة وأركانها وصفاتها واجتمع الأئمة على أن للصلوة شرايط لا ينعكس إلا  
بها وهي التي تنقدها وهي أربعة الوضوء بالماء أو التيمم عند عدمه والوقوف على بقعة  
طاهرة واستقبال القبلة مع القدرة والعلم بدخول الوقت بيقين واختلفوا في ستر العورة  
فقال أبو خيفة والشافعي وأحمد أنه من الشرايط فيكون حياء عندهم واختلف أصحاب مالك  
في ذلك فمنهم من يقول أنه من الشرايط مع القدرة والذكر حتى لو تم فصل مكشوف  
العورة مع القدرة على الشتر كانت صلواته باطلة ومنهم من يقول هو الفرض واجب في  
نفسه إلا أنه ليس من شروط صحة الصلوة فإن صلى مكشوف العورة عامداً كان عاصيا وبقيما  
عن الفرض والمختار عند متأخري أصحابه أنه لا تقع الصلوة مع كشف العورة بحال فصل  
واجتمعوا على أن الصلوة أركانها وهي الداخلة فيها والمتفق عليها منها سبعة وهي النية وكثرة

وتكبيره الاحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في آخر الصلوة  
واختلفوا فيها على هذه السبعة من الاركان فصل وهذه الشروط والاركان هي فرض الصلوة  
المتصلة بها والمنفصلة عنها ولا يدين التفصيل فالنية للصلوة فرض بالاجماع وهل يجوز تقديما  
على التكبير بزمان يسيرة وقال ابي الشافعي ومالك عيبان تكون مقارنة التكبير لا قبله ولا  
بعده وقال القفال امام الشافعية قد عاها اذا قارنت النية ابتداء التكبير العقدة للصلوة  
وقال النووي امام متأخري الشافعية والمختار انه يكفي المقارنة العرفية بحيث انه لا يعد  
خافلا من الصلوة افتدوا بالاولين في تساهلهم فصلوا واتفقوا على ان تكبيره الاحرام  
من فرض الصلوة وانها لا تصح الا باللفظ وحكي عن الزهري ان الصلوة تنعقد بمجرد  
النية من غير تكبيرة واتفقوا على انعقاد الاحرام بقول المصلي الله اكبر وهل يقوم غيره  
مقامه قال ابو حنيفة ينعقد بكل لفظ يقتضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل ولو  
قال الله ولم يزد عليه انعقدت وقال الشافعي ينعقد بقوله الله اكبر وقال مالك  
واحمد لا ينعقد الا بقوله الله اكبر فقط واذا كان بحسن العربية فكبر لغیرها لم تنعقد  
صلوته وزقع الیدين عند تكبيرة الاحرام ستة بالاجماع واختلفوا في حدة فقال ابو حنيفة  
رح الى ان يجاذى اذنيه وقال ابي مالك والشافعي الى حد ومنكبه وعن احمد ثلث  
روايات اشرها الى حد ومنكبه والثانية الى اذنيه والثالثة التخيير واختارها الحسن

سوف

سنون وقال مالك ليس سنة بل يكيو ويقع الصلوة بالقرأة وصفة عند ابو حنيفة  
واحمدان يقولون سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله  
غيرك وصفة عند الشافعي ومحمد وحماد الذي فطر السموات والارض حنيفا  
الايتين الا انه يقول وانما من المسلمين وقال ابو حنيفة ان يجمع بينهما افضل في التعوذ قبل  
القرأة في الصلوة فقال ابو حنيفة يتعوذ في اول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك  
لا يتعوذ الا في المكنونة وحكى عن الخضر وابن سيرين ان التعوذ سنة في القرأة افضل  
وانفقوا على ان القرأة فرض على الامام والمقدم في ركعتي الفجر وفي الركعتين الاخيرتين  
من غيرهما واختلفوا فيما بعد ذلك فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوة  
الحسن وقال ابو حنيفة لا تجب القرأة الا في الركعتين من الرباعيات ومن المغرب غير معين  
وفي رواية عنه ان افضل ان يكون القرأة في الاخيرتين وعن مالك روايان  
احد ما كذب الشافعي واحمد واخرى انه ان ترك القرأة في ركعة واحدة من  
صلوة تسجد للستجد والتهنؤ واجزائه صلواته الا الصحيح فانه ان ترك القرأة في احد  
ركعتي اشتباف الصلوة فصل واختلفوا في وجوب القرأة على المأموم فقال  
ابو حنيفة لا تجب سواء عمدا او خافت بل لا يبن له القرأة خلف امام عجا  
وقال مالك واحمد لا تجب القرأة على المأموم بحال بل تكره مالك المأموم ان يقرأ



فيما يجهر به الامام سواء يسمع قراءة الامام او لم يسمع و فرق احمد فاستحبه فيما خافت به الامام  
 وقال الثافعي يجب القراءة على المأموم في الجهرية وحكى عن الاصم والحن بن صالح ان القراءة  
 سنة فضل واختلفوا في تعيين ما يقرأ فقال مالك والثافعي واحمد في المشهور ومنه  
 يبين قراءة الفاتحة وقال ابو حنيفة يجمع لغيرها بما يشتر واختلفوا في البسمة فقال  
 الثافعي واحمد هي آية من الفاتحة يجب قراءتها قال ابو حنيفة ومالك ليست  
 من الفاتحة فلا يجب ومنه هب الثافعي الجهرية او قال ابو حنيفة واحمد الاسرار  
 وقال مالك المسجبة خفية كما والامتناع بالحمد لله وبالعالمين وقال ابن ليلي  
 بالخفية وقال الثافعي الجهرية فابداه فصل واختلفوا فيمن لا يحسن الفاتحة ولا غيرها  
 من القرآن وقال ابو حنيفة ومالك يقوم بقراءة الفاتحة وقال الثافعي واحمد  
 يجمع قد رها ولو قرا بالفارسية لم يجز له ذلك وقال ابو حنيفة ان شاء قرا  
 بالعربية وان شاء بالفارسية وقال ابو يوسف ومحمد ان كان يحسن قراءة الفاتحة  
 بالعربية لم يجز بغير العربية وان كان لا يحسنها فقرأ ما بلغه اجازته ولو قراها في صلوة  
 من المصنف فقال ابو حنيفة فسد صلوته من المصنف فقال ابو حنيفة فسد صلوة  
 وقال الثافعي يجوز وعن احمد روايتان احدهما كذا هب الثافعي والاخرى يجوز  
 بالآخرة دون الفريضة ومومن هب مالك ربح فصل واختلفوا في الامين

عبد القاضية قالتهور عن أبي حنيفة انه لا يجهر به سواء كان اماما او ماموما وقال مالك  
 يجهر به الماموم وفي الامام واثان وقال الشافعي يجهر به الامام وفي الماموم قول  
 اصحابه انه يجهر وهو القديم المختار وقال احمد يجهر به الامام والماموم فضله  
 وانفقوا على ان القراءة التوردة بعد الفاتحة ستة في الفجر وفي الاولين من التراتل<sup>جات</sup>  
 والمغرب ستة وهل يتن ذلك في بقية الركعات قال الثلاثة على انه لا ين وهو  
 القديم المختار وانفقوا على ان الخبر فيما يجهر به والاختفاء فيما يخافت به والاختفاء  
 فيما يجهر به لا يبطل صلاته لكنه فارك للسنة الا فيما حكى ان بعض اصحاب مالك  
 انه ان عمدا بطلت صلاته واحتلفوا في المنزلة هل يجب له الجهر في موضع الجهر  
 قال مالك والشافعي يجب والمتهور عن احمد لا يجب وقال ابو حنيفة بالمختار  
 ان شاء جهر واسمع نفسه وان شاء رفع صوته وان شاء خافت فذل واحمبوا  
 على ان الركوع والسجود فرضان في الصلوة وان الاختفاء حتى يبلغ كفاه ويكنه مشرع  
 والله نزل النكير الا ما حكى عن سعيد بن حنيفة وعمر بن عبد العزيز انهما قال  
 لا يكبر الا غبدا لا مشاح واحتلفوا في الممانعة في الركوع والتجود فقال ابو حنيفة  
 لا يجب جل هي ستة وقال الثلاثة اي مالك والشافعي واحمد هي فرض كالركوع  
 والتجود واحمبوا على انه اذا ركع فالتسعة وضع يديه على كنيته ولا يجتهدا من<sup>كنيته</sup>

وحكي عن ابن مسعود انه قال يطعمها ويغسلها ما بين ركبتيه والتسبيح في الركوع ستة و  
 قال احمد هو واجب في الركوع والتجود مرة واحدة وكذلك الدعاء والتسبيح بين  
 التجدتين الاثر كنهه فامسوا لا يبطل والسنة ان يصح ثلثا بالاتفاق وعند النجاشي  
 ان الامام ليس بخالف المأمور من التسبيح خلفه ثلثا فاضل والرفع من الركوع والالتفات  
 فيه واجب عند الشافعي واحمد وعلى المشهور المأمور عليه من مذهب مالك وقال  
 ابو حنيفة لا يجب بل يجزبه ان ينطق من الركوع الى التجود مع الكراهية والسنة ان  
 يقول مع الرفع سمع الله من حمد نبأك الحمد ملاء السموات وملاء الارض وملا  
 ما شئت من شئ بعد اما ما كان او ماموما او منفردا عند التلحيز وقال في الاشارة  
 لابن زيد الامام على قوله سمع الله من حمد ولا المأمور على قوله وتبأ لك الحمد  
 وقال مالك بالزيادة في حق المنفرد فضل وانفقوا على ان التجود على مسبعة اعضاء  
 مشرعة هي الوجه والركبان واليدان والاطراف اصابع الرجلين واختلفوا في الفرض  
 من ذلك فقال ابو حنيفة الفرض الجبهة والنفق وقال التلحيز بوجوب الجبهة قولا  
 واحباء في باقي الاعضاء قولا لان اطرافها يجب وهو المشهور من مذهب احمد الا  
 فان فيه خلاف فافي مذهبه واختلف الرواية عن مالك فروي ابن القاسم ان  
 الفرض متعلق بالجبهة والنفق واختلف فيه به اعادة في الوقت استمعا باقل من خروج الوقت

لرعيه واختلفوا فيمن مسجد على كور عمامه فقال ابو حنيفه ومالك واحمد  
في احدى وابينه يجزيه وقال الشافعي واحمد في الروايه الاخرى لا يجزي حتى لا  
يباشر بحجته موضع سجوده واختلفوا في ايجاب كشف اليدين في السجود فقال ابو  
حنيفه واحمد لا يجب وقال مالك يجب وللشافعي قولان اصحهما انه لا يجب فقول  
واختلفوا في وجوب الجلوس بين التحدتين فقال ابو حنيفه ومالك مسنه  
وقال الشافعي واحمد واجب وحلبه الاستواحه مسنه على الاصح من قول الشافعي  
وقال الثلاثة لا يجب بل يقوم من السجود وينهض معقدا على يديه عند  
الثلاثه وقال ابو حنيفه لا يجتهد يديه على الارض فصل واختلفوا في الشهادتين  
وجلوسه فقال الثلاثة هو مستحب وقال احمد يوحه ولين في الجلوس للشهادتين  
الاولى الاقتراس والثاني التقويك عند الشافعي وقال ابو حنيفه الشهادتين الاقتراس في  
الشهادتين معا وقال مالك بالثورس والتفقوا على انه يجزي بكل واحد من الشهادتين  
المروني عن رسول الله من طرف الامام ابى الثلاثة عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود  
وعبد الله بن عباس وصلى الله عليهم واخاها الشافعي واحمد تشهد ابن عباس و  
مالك تشهد عمر بن الخطاب وابو حنيفه تشهد ابن مسعود وصلى الله عليهم فصل  
تشهد ابن عباس الثمان الميا كان الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي

ورحمة الله وبركاته التلم علينا وعلى عباد الله الصالحين استبدان لا اله الا الله واشهد  
 ان محمداً رسول الله رواه مسلم في صحيحه تشهد ابن مسعود والتقيان لله والصلوة  
 والطهيات التلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره رواه البخاري ومسلم  
 في صحيحهما وتشهد عمر بن الخطاب التقيان لله التواكيات الله الطهيات لله والصلوة  
 الله التلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الى آخره وفيه واشهد ان محمداً عبداً  
 ورسوله رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال الثوري منه عند أبي حنيفة و  
 مالك وفرض عند الشافعي وقال احمد في شهر رواتبه بطل صلواته من كمال  
 فضل والتامه شروع بالانفاق وهو ركن عند الثلاثة ابي التافعي ومالك واحمد  
 خلافاً لابي حنيفة وقال ابو حنيفة واحمد هو سليمان وقال مالك هو واحد و  
 الشافعي قولان اصحها انه سليمان وهل التلم من الصلوة ام لا فقال الثلاثة اي مالك  
 والتافعي واحد نعم وقال ابو حنيفة لعبت من الصلوة واما الذي يجب منه فقال  
 مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد ورواها الشافعي وعلى المأموم  
 وقال ابو حنيفة لعبت فرض ومن احمد روايتان المشهورتان ان البيهقي حيا  
 واجبان والتسليم الثانية منه عند أبي حنيفة وعلى الاصح عند الشافعي واحمد  
 وقال مالك لا بين لك ما ولا للفقهاء فاما المأموم فيجب عند ان يسلم ثلاثين

عن ميمنه ومثاله والثالثة لعلاء وجبريد ما على امامه فصل واختلفوا في نية الخرج  
من الصلوة فقال مالك والثاني في احد قوليه واحد وجوبها والاصح من مذهب  
الثاني عدم الوجوب واختلف اصحاب ابي حنيفة في فعل المصلي بالخروج من الصلوة  
هل هو فرض له ولا وليس عن ابي حنيفة في هذه فقه يعتقد ومثاله الذي يتوهم به بالك  
فقال ابو حنيفة الحنيفة ومن عن ميمنه ولباره وقال مالك الايام والمنفرد ميمنه  
القتل ومثاله المأمور يتوهم بالاولي القتل وبالثانية الرد على الامام وقال الثاني  
يتوهم المنفرد التام على من ميمنه ولباره من مائة وكذا والنسب يتوهم الامام بالاولي  
الخروج من الصلوة والتام على المعتدين والمأمور التام عليه وقال احمد في المشهور  
وقال احمد في المشهور عنه يتوهم الخروج من الصلوة ولا يصح اليه شيئا اخر فصل  
والسنة ان جئت في الصبح واداء الثاني عن الحنفية التامدين الاربعة وهو قول مالك  
قال ابو حنيفة لا بين في الصبح فتونا وقال احمد الفتون للائمة بيد عبود البعوشين  
فان ذهب اليه تاهب فلا بأس به وقال اسحقاق وهو سنة عند الحوائف لا فقه  
الائمة واختلف ابو حنيفة واحمد فبين صلي خلف من يفتي في الجرحل يتابعه املا  
فقال ابو حنيفة لا يتابعه وقال احمد يتابعه وقال ابو يوسف اذا امت الامام  
معه وكان مالك لا يرفع يديه في الفتون واستحبه الثاني وعمله عندك ثا في

عبد الرزاق وقال مالك قبله فصل واختلفوا على ان الذكر في الركوع وهو سجدان في  
 العظيم والسجود وهو سجدان رقي الاعلى والتسليم والصبي في الرفع من الركوع  
 وسؤال المغفرة بين المصليين والتكبيرات مثنى ومثل وقال الثلاثة هو سنة وقال  
 احمد في المشهور عنه واجب مع ذكر مئة واحدة وادنى الكمال في التسليم ثلاث مائة  
 بالاتفاق واختلفوا على ان التكبيرات من الصلوة الا ما حكى عن ابي حنيفة من ان تكبير  
 الافتتاح ليس من الصلوة والسنة عند الثلاثة ان يضع ركبتيه قبل يديه بالسجدة  
 وقال مالك يضع يديه قبل ركبتيه فصل ستر العورة من العيون واجب بالاجماع  
 وهو شرط في صحة الصلوة الا عند <sup>مالك</sup> فاشة قال هو واجب للصلوة وليس بشرط في غيرها  
 وحديث العورة من الرجل عند ابي حنيفة والثاني ما بين الشرة والركبة وعند مالك  
 ولو بيان احدهما ما بين الشرة والركبة والاخرى اقله القبل والظهر واختلفوا على  
 ان الشرة من الرجل ليست بعورة واما الركبة فقال الثلاثة ليست من العورة وقال ابو  
 حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انها من العورة منها المتأخرة الخ فقال ابو حنيفة  
 كل عورة الا الوجه والكفين والقدمين وعنده امة ان قدمي عورة وقال  
 مالك والثاني الا وجهها وكفيها وعن احمد وبيان احدهما الا وجهها وكفيها والمشهور  
 خاصة واما عورة الامة فقال مالك والشافعي هي عورة الرجل وقال بعض



اصحابنا في كل ما عورثه الاموال وضع القلب منها وهو الرأس والتأعدان والثالث  
ومن احد فيهم والبيان احدهما بين الشرة والركبة والاخرى القبل الدرس وقال ابو  
حنيفة عورثه الامة كعورث الرجل ونرد فقال جميع نظرها وظهرها عورثه فصل لو  
انكشف من العورث بعضها لم يبطل صلوته وقال ابو حنيفة ان كان من الثلثتين قد  
التزم لم يبطل صلوته وان كان اكثر بطلت وعنده ان هذا اذا انكشف عنه اقل  
من الثلث لم يبطل صلوته وقال الثاقي يبطل باليسير من ذلك والكثير وقال احمد  
ان كان يبرأ لم يبطل صلوته وان كان كثيرا بطلت واليسير لم يعد في الغالب يبرأ  
وقال مالك ان كان ذا كراهة فادرا صلى مكشورا العورث بطلت صلوته واجب  
احمد استوال منكمين في الفرض وعنه في النفل والبيان والعريان اذا لم يجد ستر  
بالزينة ان يصلي قائما ويهجع ويسجد وصلوته صحيحة عند مالك والثاقي  
وقال ابو حنيفة يصلي جالسا وان شاء قائما وقال احمد يصلي قاعدا ويومئ فصل  
واحبوا علي ان طهارة النفس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبه بالاجماع و  
شرط في صحة الصلوة عند ابو حنيفة والثاقي واحمد وهو راعيا هو مالك  
ثلاثا وايضا ثمرها وامر بها انه ان يصلي عالما به لم تقع صلوة او جامدا او ناسيا  
وهو قول قديم مالك الثاقي والثانية الصحة مطلقا مع النجاسة وان كان عالما بها

وإن شاء الله تعالى من مطلقاً والطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلوة بالإجماع  
فلو صلى حين يقوم فاته صلواته باطلة بل خلاف سواء كان عالماً بجبانته وقت  
دخوله فيها أو ناسياً أو مالم يأمور فإن كان عند دخوله عالماً بجبانته أمامه  
فصلواته باطلة بل خلاف وإن لم يكن عالماً ولا أمامه فصلواته صحيحة عند الله  
ومالك وقال أبو حنيفة باطلة ولو سبقه الحدث فاصح قول الشافعي أنها  
لا تبطل فيتوضئ ويبنى على صلواته وهو قول أبي حنيفة وقال الثوري أن  
كان حدثه رعاها أو حيائياً وإن كان دجياً أو صحكاً أعادوا جميعوا على أن  
طهارة البدن عن النجس شرط في صحة الصلوة للقادر عليها وعلى أن العلم  
بدخول الوقت أو غلبة الظن على دخوله شرط في صحة الصلوة إلا ما كان  
شرط العلم بدخول الوقت ولم يكن غلبة الظن فضله واجمعوا على أن الاستبابة  
القبلة شرط في صحة الصلوة الآمن عن روع وفي شدة الخوف في الحرب وفي الفرس  
للسافر سفر طويلاً على الرحلة للضرورة ثم مع كونه مأموراً بالاستقبال حال الثوب  
في تكبير الأحرار ثم إن كان غائباً عن توجهه إلى عياله وإن كان قريباً منها  
وإن كان غائباً عنها أحبها وأحبها وأحبها وأحبها وأحبها وأحبها وأحبها  
بالحسن أدت ثم بان أنه أخطأ فلا أعاد عليه إلا في القول للشافعي وهو الأصح وهو

التامع عند أصحابه حصل إذا تكلم في صلوة أو سلمة فاصيا أو خائفا بالتحريم أو سبق  
ولم يقبل وعند الثاقبة وقال أبو حنيفة يبطل بالكلام فاصيا أو خائفا أو كان طال فأنه  
عند الثاقبة البطلان ومن مالك أن كان كلام العاقل المصلح الصلوة لا يبطلها  
كأعلاء الإمام لم يهوى إذا لم يهوى الأب بالكلام ومن الأوزاعي من كان كلام العاقل  
فما بين فيه مصلحة وإن لم يكن عابدة إلى الصلوة كالإمام شاذل أو غدير  
ضرب لا يبطل الصلوة والتفقوا على أن بطلان الصلوة بالاكل فاصيا أو كان الشرب  
الأحمد في النافذة فصل إذا نجا المصلي شتى في صلوة مع الرجل وصفقت المرأة  
وقال مالك ليجان جميعا ولو أفهم الأذى بالتبج إذا أو غدير لم يبطل مثله  
وقال أبو حنيفة يبطل إلا أن يقصد تنبها الإمام أو دفع الماء بين يديه وإذا سلم  
على المصلي رد بالامتنان أو لا يجب عليه ذلك بالاتفاق وقال الثوري يبرئ عليه بعد  
مراغه وقال ابن المسيب والحسن بن عليهما ولو من بين يدي المصلي ما لم يبطل  
صلوته عند الثاقبة وإن كان الماء حارضا أو حاراً أو كلباً أسود وقال أحمد  
يقطع الصلوة الكلب الأسود وفي قلبه من الحمار والمرأة شتى وعنه في المرأة والحمار  
ومن قال بالبطلان عند من رماه كرا بن عيسى والنس والحسن فضل ويحوي  
صلوة الرجل وإلى جانبه من أحمد مالك والثاقبي وقال أبو حنيفة يبطل صلوة

التوجع بذلك ولا يكره مثل الحجة والعزب في الصلوة بالاجماع وحكى عن الحنفية  
 كراهية وان اكل او شرب عامدا بطلت صلواته عند الثلاثة وعن احمد في ذلك خلافه  
 والمشهور عنه انه قال يبطل الفريضة دون النافلة الا في الشرب فانه سهل فيه و  
 حكى عن سعيد بن جبير انه شرب في النافلة وعن طاووس انه قال لا بأس بشرب الماء  
 في النافلة واحبوا على انه ان الالفات في الصلوة مكروه فصل واختلفوا في التواتر  
 المنع من الصلوة فيها هل يبطل صلوة من صلى فيها ام لا فقال ابو حنيفة هي مكروه  
 واذا صلى فيها صحت صلواته وقال مالك الصلوة فيها صحيحة ان كانت طاهرة على كل حال  
 لان التمام قل ان تخلوا منها فالباب وقال الثوري الصلوة فيها صحيحة مع الكراهة الا  
 المقبرة فاما ان كانت منوشة صحت فيها بغير حائل لم تقع الصلوة وان كانت غير منوشة  
 كمرمت واجزات والمشهور عن احمد انها تبطل على الاطلاق والمواضع المذكورة مسند  
 المقبرة والمجزرة والمزيلة والحمام وقاعة الطريق واعطان الاجل وظهور الكعبة  
 باب سجود التهوئة تقولوا على ان سجود التهوئة في الصلوة مشروع وان من سهو  
 في صلوة جبر ذلك ليجوز له ان يتركها في الكراهة من الحنفية هو واجب  
 وقال مالك يجب بالقصان من الصلوة وبين في التبريد وقال ابو حنيفة والمشافع  
 منون على الاطلاق وتقولوا على انه اذا تركه سهوا لم يبطل صلواته الا في رواية

عن أحمد ولا يختلفوا في موضعه فقال أبو حنيفة عبد السلام وقال مالك أن كان عن  
نصفان فيقبل التلامذة من كان عن زيادة عند فان اجتمع سهوان من زيادة و  
نصفان فوضع عند قبل التلامذة وقال الثاقفي في المشهور عنه كله قبله وقال أحمد  
في المشهور عنه هو قبل التلامذة إلا أن يعلم من النصفان ساميا أو مثلك في عدد التلامذة  
وبني على غالب فهم فانه يجب عبد السلام فضل ولو مثلك إلا ما في عدد التلامذة  
بني على اليقين وهو الأقل عند مالك والثاقفي وهو قول أبي حنيفة في المنفرد  
عنه في الإمامة ولا يمان أحدهما كذلك والثانية بني على غالب الظن وقال أبو حنيفة  
أن حصل منك أول مرة بطلت صلواته فان كان كذلك عبادته وسبكه ربه بني على  
غالب لأنه بحكمه التخرى فان لم يقع له ظن بني على الأقل وقال الحسن البصري ياخذ بأكثر  
ويجوز للتمسك وقال الأوزاعي متى شك في صلواته بطلت صلواته فصل ولو  
بني التمسك الأقل فذكره بعد انتصابه لم يعد إليه عند الثاقفي وقبله عاد وسجد  
للمشهور بلغ حد الرأى وعن مالك أن فارق اليقينة من الأرض لم يرجع وقال أحمد  
أن ذكره بعد ما انتصب فأيما قبل أن يقرأ كان خيرا والاولى أنه لا يرجع وقال الحنفية  
يرجع ما لم يشرع في التمام وقال الحسن يرجع ما لم يرجع ولو قل في خمسة سهوان  
ذكر فاته مجلس عند الثاقفي فان لم يكن قد شهد في أربعة شهد في الخامسة وسجد

للشهو وإن كان قد شهد فيها فلمذهباً له ليجعل للشهو ويسلم وهو قول مالك ولا  
 وقال أبو حنيفة إن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة يرجع إلى الجاوس فإن ذكر سجدة ما  
 سجد فيها سجداً فإن كان قد قعد في السابعة قد والشهد فقد تمت صلواته وصفي  
 إلى هذه الركعة وركعة أخرى فيكون له فافله قد قعد في السابعة قد والشهد  
 فكل فرضه وصار الجميع نقلاً ولو صلى فافله فقام إلى الثالثة فلا خلاف بين العلماء  
 على ما قاله في الحوى الكبرية يجوز أن يتبها أو يعا ويجوز أن يرجع إلى الثانية  
 ويسلم فأي ذلك فعل سجدة للشهو وأجران صلى المغرب جعلاً سجداً للشهو  
 وأجزائه صلواته بالاتفاق وقال الأوزاعي بصيغة اليا ركعة أخرى وسجد للشهو  
 كبد يكون المغرب شفعاً فصل والامام إذا خيم من خلفه أنه قد ترك ركعة هل  
 يرجع إلى قولهم أو يعمل بيقينه فقل الأصح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد  
 أنه لا يرجع إلى قولهم بل يعمل على يقينه وقال أبو حنيفة يرجع إلى قولهم واختلفوا  
 الرواية في ذلك عن مالك فقل ولا تغلق السجود والشهو هذا شافعي يتردد  
 سوى لقنوت والشهد الأول والصلوة على النبي فيه وقال أبو حنيفة إن ترك  
 تكبيرات العبد من سجدة للشهو وكذا السجدة لا ما عند الشهو بالجر في الأسماء وكبر  
 وقال مالك إن جهر في مواضع الأسماء بعد الكبر وفي عكس أي وإن أسر في موضع

الجهنم سجد قبل السلام وقال احمد ان سجدتين أحسن وإن ترك فلا بأس ولو قرأ  
في حال الركوع أو السجود أو التشهد سجد لله هو على ما مضى عليه الثاقل في فضل  
وإذا تكلم منه التهوكت في الجميع سجدتان بالاتفاق وعن الأوزاعي أنه إذا  
كان التهو من حبس كالتباعد والنقصان سجد سجدتين وعن أبي الجوزي  
أنه قال سجد بكل سجدتين مطلقاً ولو سجد خلفاً لأمام لم يسجد بالاتفاق  
وإن سجد لأمام لمحق المأمور حكم سجد بالاتفاق فإن لم يسجد لأمام سجد لما<sup>هو</sup>  
عند مالك وهو الرابع من مذهب الثاقل في رواية عن أحمد باب السجود<sup>في</sup> الثلاث  
وقسنته عند الثلاثة للقاري والمستمع وقال أبو حنيفة هو واجب والتابع  
من غير استماع لا يترك السجود في حقه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة هما سواء  
وسجدات الثلاث على الرابع من قول الثاقل في واحد أربع عشرة سجدة وهي وثمة  
عن مالك والثاقل في واحد على أن في سورة الحج سجدتين وقال أبو حنيفة  
ومالك ليس في الحج إلا الأولى وسجدة واحدة هي سجدة شكر أو من غراميل  
السجود فقال أبو حنيفة ومالك واحد في أحدي رواية هي من الغراميل وقال  
الثاقل في واحد في الرواية المشهورة عنده هي سجدة شكر تنجب في غير الصلوة  
ولتفقوا على أن في المفضل ثلث سجدة في الحج والاتفاق والعلق إلا ما كان



فانه قال في المشهور عند النجود في المفضل والمفضل على ان باقى سجدة ومعى عشرة  
 في الاعراف والرعد والمثل وبني اسرائيل وسريه والاولى من الحج والفرقان  
 والمثل والتمثيل التجدد وحده فقلت وعد ما اسحق خمس عشرة سجدة فقرأه  
 من فضل ولو كان الثاني في غير الصلوة والمستمع في الصلوة لم يسجد المستمع فيها  
 ولا بعد الفراغ وقال ابو حنيفة اذا فرغ من سجدة وشترط شرط الصلوة فيها جميعا  
 بالاجماع وحكى عن ابن المسيب انه قال الحائض تومى برأسها اذا سمعت قراءة السجدة  
 وتقول سجد وحكى للذي خلفه وصوره ولا يقوم الركوع مقامه عند النكاح  
 وقال ابو حنيفة يقوم مقامه استنجابا ولا يكبر للامام قراءة اية السجدة في  
 الصلوة عند الشافعي ومالك وقال ابو حنيفة يكبر فيها بالركعة لا يتابع  
 به وبه قال احمد حتى لو اسرها لم يسجد وقال الشافعي اذا سجد الامام للصلوة  
 فلم يتابعه المأموم بطلت صلواته كما لو ترك الفوت معه وفي مقارن الى النكاح  
 عند الشافعي فلو ان اطرها يكبر للنجود والرفع ويلى من غير ثم يركع وهذا قول  
 احمد وعن ابى حنيفة انه يكبر للنجود والرفع ولا يلى من كذا قال مالك ولو  
 كن قراءة اية سجدة وهو على غير طهارة لم يسجد في الحال ولا بعد تطهير الا في قول  
 بعض الشافعية انه يطهر باقى جميع السجدة وهل يداخل السجدة او يكبر

سجود الشاؤن تكوّن، وقال أبو حنيفة السجدة عن القراءة الأولى فيها معنى  
 عن التكرار يتكرر القراءة في المجلس الواحد فضل ويجب عند الشافعي وأحمد لمن  
 عنه منعة أو أنه فعث منه فله أن يسجد شكراً لله تعالى وقال القاري وأبو  
 حنيفة لا يرى سجداً للتكرار وروى محمد عنه أنه كرهه وقال مالك يقول  
 كراهته من غير أن الصلوة ونقل عنه القاضي عبد الوهاب أنه قال لا بأس  
 به وهو الصحيح ويستحب للمصلي إذا مرّ الآية آية رحمة أن يقرأها أو آية عذاب  
 أن يستعيد منها وقال أبو حنيفة يكره ذلك في الفرض باب صلوة النفل أكد  
 لأن الروايت مع الفرض والوتر ركعتا الفجر وأكد هما عند مالك والشافعي  
 الوتر وعند أحمد ركعتي الفجر مع اتفاقهما ثمانية وقال أبو حنيفة الوتر وثلاث  
 ليس فرضاً وانفقوا على أن التفاضل الركنية ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل  
 الظهر وركعتان بعد ما وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ثم زاد أبو  
 حنيفة والشافعي قبل العصر أربعاً إلا أن أبا حنيفة قال وإن شاء ركعتين وكن  
 قبل الظهر أربعاً والشافعي بكل بعد ما أربعاً وقال أبو حنيفة إن شاء صلى  
 بعد ما أربعاً وستة <sup>محنة</sup> أربعاً قبل ما وأربع بعد ما أفضل والسنّة في تطوع الليل  
 والتهلوان يلم من كل ركعتين فإن سلم من كل ركعة ما عند مالك والشافعي

واحد وقال في صلاة الليل ان شاء صلي ركعتين او اربع او ستا او ثمان في ركعة  
 تسليم واحدة وفي النهار يلم من كل اربع فضل واحد والوتر ركعة واكثره احد عشر  
 او في المال ثلث ركعات عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة والوتر ثلث ركعات  
 تسليم واحدة لا يقرأ عليها ولا يفيض منها مالك ركعة قبلها شفع مفصل عنها  
 ولا حدة لما قبلها من شفع واقله ركعتان ويقرأ في الاخر من الوتر سورة الاحقاف  
 والمعوذتين عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحد سورة الاخلاص و  
 حدة ما اذا اوتر ثم تعبد لم يعد على الاصح من مذهب الشافعي ومذهب ابو حنيفة  
 وقال احمد فيشفعه بركعة ثم تعبد فضل والسنن ان يهتأخروا في الضمة الثانية  
 من شهر رمضان عند الشافعي وهو المتيقن عن مالك وقال ابو حنيفة يهتأخرون في الوتر  
 جميع السنة وبه قال جماعة من ائمة الشافعية كابن عبد الله البربري وابي الوليد البستي  
 وابي الفضل بن عبدان وابي منصور بن مهران فضل ومن السنن صلاة التراويح  
 في شهر رمضان عند ابو حنيفة والشافعي واحد وهي عشرون ركعة تغني ثلثها  
 وفعلها في الجماعة افضل وقال ابو يوسف من قرأ في بيته كما يصلي  
 مع الامام فالاحب ان يصلي في بيته وقال مالك قيام رمضان في البيت لمن هو في  
 احب الي وحكي عنه ان التراويح ستة وثلاثون ركعة فضل والتفقوا على وجوب قضا

الفوائت ثم اختلفوا في ضاها في الاوقات المسمى عنها فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال  
 مالك والثايني واحمد يجوز ولو طلعت الشمس وهو في ابو حنيفة يبطل صلوة  
 واغتفوا على ان الشمس اذا غربت على المصلي عصر فاصوته صحيحة فضل ومن قال  
 شئ من الستين الرتبة ثلث فضاؤه ولو في اوقات الكرامة كما لم يرض على القول  
 الرابع من مذهب الثايني وموافق الروايتين عن احمد وقال مالك لا يفي  
 وهو قول الثايني وقال ابو حنيفة يقضى مع المريض اذا قامت فضل ومن  
 دخل في المسجد وقد بقيت الصلوة لم يصل النجاسة ولا غيرها من الستين عند الثايني  
 واحمد وقال ابو حنيفة ومالك اذا من فوات الركعة الثانية من الضبح استقل  
 به كعتي الفجر خارج المسجد فضل والاقوات التي منى عن الصلوة فيها عند  
 مالك اربعة اثنان هي فيما لا اجل للفعل واثنان لاجل الوقت فالاول بعد العصر  
 حتى تضر الشمس وبعد الضبح حتى تطلع الشمس لانه لو لم يصلي العصر والعصر وان دخل  
 ومما يجاز ان يصلي ما شاء بذلك خلاف فاذا اصابها لم يصل حتى تطلع الشمس او يغرب  
 فسلم ان الشئ لاجل الصلوة وهذا موضع اتفاق والثاني اذا طلعت الشمس حتى ترفع  
 وبعد الاصفر وحتى تغرب وعند ابو حنيفة والثايني وقت خامس وهو اسوأ  
 الشمس حتى تزل وقال مالك واحمد يقضى المريض فيها في عنه لاجل الوقت

واحد وقال في صلاة الليل ان شاء صلي ركعتين او اربع او ستا او ثمان في ركعة  
 يتلى واحدة وفي النهار يلى من كل اربع فصل واحد والوتر ركعة واحدة وعشر  
 او في الحال ثلث ركعات عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة والوتر ثلث ركعات  
 ثلثة واحدة لا يقرأ عليها ولا ينقص منها ما لك ركعة قبلها شفع مفصل عنها  
 ولا حد لما قبلها من شفع واقله ركعتان ويقرأ في الاخر من الوتر سورة الاختلاف  
 والمعوذتين عند مالك والشافعي وقال ابو حنيفة واحد سورة الاخلاص و  
 حد ما اذا اوتر ثم تعبد لم يعد على الاصح من مذهب الشافعي ومذهب ابو حنيفة  
 وقال احمد يشفع به ركعة ثم تعبد فصل والسنن ان هبنت اخر وتره في الضيق الثاني  
 من شهر رمضان عند الشافعي وهو المشهور عن مالك وقال ابو حنيفة هبنت في الوتر  
 جميع السنة وبه قال جماعة من ائمة الشافعية كابن عبد الله البربري وابي الوليد البستي  
 وابي الفضل بن عبدان وابي منصور بن مهران فصل ومن السنن صلاة التراويح  
 في شهر رمضان عند ابو حنيفة والشافعي واحد وهي عشرون ركعة يقترن ثلثان  
 وفعلها في الجماعة افضل وقال ابو يوسف من قرأ ان يصلي في بيته كما يصلي  
 مع الامام فالاحب ان يصلي في بيته وقال مالك قيام رمضان في البيت لمن هو في  
 احب الي وحكي عنه ان التراويح سنة وثلاثون ركعة فصل واقفوا على وجوب قضا

الفتاوى ثم اختلفوا في فضائها في الاوقات المسمى عنها فقال ابو حنيفة لا يجوز وقال  
مالك والثايفي واحمد يجوز ولو طلعت الشمس وهو في ابو حنيفة يبطل صلاته  
واثقفوا على ان الشمس اذا غربت على المصلي عصره فاصوته صحيحة فضل ومن قال  
شئ من الستة الثانية ثم فضاؤه ولو في اوقات الكرامة كما لم يبق على القول  
الراجح من مذهبي الثايفي وهو احدى الروايتين عن احمد وقال مالك لا يفي  
وهو قول الثايفي وقال ابو حنيفة يقضى مع المربيع اذا قامت فضل ومن  
دخل في المسجد وقد بقيت الصلوة لم يصل التحية ولا غيرها من الستة عند الثايفي  
واحمد وقال ابو حنيفة ومالك اذا من فوات الركعة الثانية من الصبح استقبل  
ببركعتي الفجر خارج المسجد فضل والاقوات التي مهي عن الصلوة فيها عند  
مالك اربعة اشان هي فيما لا اجل للفعل واثنان لا اجل الوقت فالاول بعد العصر  
حتى يضر الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس لانه لو لم يصل العصر والصبح وان دخل  
وقتها يجاز ان يصلي ما شاء بلك خاف فاذا اصابها لم يصل حتى تطلع الشمس وتغرب  
فلم ان النهي لاجل الصلوة وهذا موضع اتفاق والثايفي اذا طلعت الشمس حتى ترفع  
وبعد الاصفر حتى تغرب وعند ابو حنيفة والثايفي وقت خامس وهو لسوء  
الشمس حتى تزل وقال مالك واحمد يقضى المربيع فيها في غير اجل الوقت

لأن التوافل وقال الشافعي يعنى المرافق في الاوقات كلها وكذا يفعل بالتوافل  
 التي لها سبب كالتيمة وكفى الطواف ومجود الكاوة والصلوة المندودة  
 وتجديد الطهارة وقال ابو حنيفة ما هي عنه لاجل لا يجوز ان يصلي فيه  
 صلاة فرض سوى فرض سوى عصر يومه عند اصفار الشمس وبالفقه عنه  
 لاجل الفعل لا يجوز فعل التوافل فيه الا بعدة التاوية فمن فاته صبح يومه  
 لم يصليها عند طلوع الشمس قال وان صليها وطلعت الشمس فهو ينافي بطلت صلاة  
 ومن صلى ركعتين العجز كونه له النفل بعد ما عند ابى حنيفة والشافعي واحمد  
 وقال مالك لا يكره لذلك هذا كله في غير مكة واما مكة فمحل يكرم النفل  
 فيها في اوقات التي لم لا قال مالك والشافعي لا يكرم وقال ابو حنيفة واحمد يكرم  
 باب صلاة الجماعة اجمعوا على ان صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب طهارة ما  
 في الناس فان استغوا منها تكلموا فغفوا عليا واحبوا على ان اقل الجميع الذي  
 تغفد صلاة الجماعة في الفرض غير الجماعة اثنان امام ومأموم قائم عن يمينه  
 الا عند احد اذا كان المأموم واحدا ووقف على يار الامام فان صلواته بطل  
 واختلفوا اهل الحبلية واجبة في الفرض غير الجماعة فنقض على الشافعي على ثلث  
 فرض على الكفاية وهو لا يتم عند المحققين من اصحابه وقبل سنة وهو المشهور

عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالك أئمة وقال أبو حنيفة هي فرض  
كفاية وقال بعض أصحابه هي سنة وقال أحمد هي واجبة على الأعيان وليست شرطاً  
في صحة الصلوة فإن صلى مع القدر على الجماعة أتم وصحت صلواته  
وجاؤه القضاء في يومه أفضل لكن لأكرامة في الجماعة لحق عند الشافعي واحد  
وقال أبو حنيفة ومالك يكره الجماعة للقضاء فصل لا بد من نيّة الجماعة في حق  
المأموم بالاتفاق ونيّة الإمامية لا يجب بل هي مستحبة عند مالك والشافعي إلا  
أن في الجملة وقال أبو حنيفة إن كان من خلفه نساء وحيث النيّة وانكافؤاً وحالاً  
فلا يستلزم الجمعة وعرفة والعديد فقال لا بد من نيّة الإمامية في هذه الثلاثة  
على الإطلاق وقال أحمد نيّة الإمامية شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبته الجماعة  
فليس له أن يقطعها ويبدل محل مع الجماعة بالاتفاق فإن نوى الدخول معهم من غير  
قطع للصلوة فلك الشافعي قولان أصحها أنه يجمع وهو المشهور عن مالك وأحمد وقال  
أبو حنيفة لا قطع فصل وما أدركه الموقوف مع الإمام فتأول صلواته فلا حكم  
عند الشافعي فيعيد في الباقي القنوت وقال أبو حنيفة ما بدركه المأموم من صلوة  
الإمام أقل صلواته في الشهادتين وآخر صلواته في القراءة وقال مالك في المشهور  
عنه هو آخرها وعن أحمد وإمامان فصل ومن دخل المسجد فوجد إمامه قد فرغ



من الصلوة فان كان المسجد في غير مائة الناس كره له ان يناف فيه جماعة عند أبي  
 حنيفة ومالك والشافعي وقال احمد لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال  
 ومن صلى منفرد ثم أدرك الجماعة استحب له ان يصليها معهم عند الشافعي ومالك  
 قال مالك الا في المغرب فان صلى في جماعة ثم أدرك جماعة اخرى مثل بعيد الصلوة  
 معهم التراجع من مذهبه اى الشافعي نفع وهو قول احمد الا في الصبح والعصر  
 قال مالك من صلى في جماعة لا يصيد ومن صلى منفردا اعاد في جماعة الا المغرب  
 وقال الاوزاعي الا الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يصيد الا الظهر والعشاء  
 لا يصيد الا الصبح والعصر والعشاء واذا اعاد ففرضه الاول على التراجع من مذ  
 الشافعي والثاني منطوع وهو قول ابو حنيفة واحمد وعن الاوزاعي والشافعي  
 التاجيم فرضه مفضل واذا احتل الإمام بداخل وهو راكع او في الشهادتين  
 منل يجتنب ان يطأ امر لا للشافعي قولان اصحهما انه يستحب وبه قال احمد وقال  
 ابو حنيفة ومالك يكره وهو قول الشافعي واذا احتل الإمام قبل له ان يطأ  
 قال ابو حنيفة ومالك واحد نفع والشافعي قولان اصحهما الجواز فاذا سلم الإمام  
 وكان في المأمومين مسنونين فقد نوا من يتيمهم الصلوة لم يجز في الجمعة بالاعتقان  
 وفي غير الجمعة في مذاهب الشافعي لاختلاف وتصحح واضطراب نقل ولا يصح في التراجع

والترجمة المتع والصحيح في شرح المهذب للنقوي الجواز واسر باعتماده والعمل  
ولو لولي المأمور مقامه الامام من غير عذر ولم يبطل صلواته على الراج  
من مذهب الشافعي وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك يبطل فضل وفقهاء  
على انه اذا اختلفت الصفوف ولم يكن بينهم طريق وصرح الامام واختلوا فيما  
اذا كان بين الامام والمأمور قسرا او طريق فقال مالك والشافعي ويصح وقال  
ابو حنيفة لا يصح ولو صلى في بيته بصلوات الامام في المسجد وهناك ما يبل عن زائدة  
الصفوف فقال مالك والشافعي واحمد لا يصح وقال ابو حنيفة في المشهور عنه  
يصح فضل وفقهاء على حواش امثله المشتل بالمقصود واختلوا في اقتداء المقصود  
بالمستقل وقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يجوز قالوا ولا من يصلي ولو فرضنا  
خلف من يصلي فرضنا اخر وقال الشافعي يجوز فضل والامتناء بالصبي الهيثم في  
غير الجمعة صحيح قلنا عندنا شافعي خلك فالثلاثة حبيت قالوا لا يصح الامتناء به في  
الغرض واختلف الرواية عنهم في المنقل والراجح من قول الشافعي صحة الاقتداء  
به في الجمعة والبايع اولى بالامانة من الصبي بل خلف واقتداء بالعبد صحيح  
في غير الجمعة من غير كراهية وكما ابو حنيفة امانة العبد وامانة الاعمي صحيحة با  
الاتفاق غير مكروه هذه الاعداء بن سيرين وعمل هو اولى من الصبي ولا يضر الشافعي على

انما سواء وقال ابو حنيفة الجبير اولى واختاره الشيرازي من الشافعية وجماعة  
 ويكره امامته من لا يعرف ابوه عندا لثلاثة وقال احمد لا يكرهه فضل وامامة الفاسق  
 صحيحة عندا في حنيفة وعندا ثاقي مع الكرامة وقال مالك ان كان منقذ ملك  
 فاول لا يصح امامته وبعيدا الصلوة من صلى خلفه وان كان منقذ ثانيا ويميل ما دوما  
 في الوقت وعن احمد روايتان اشهرهما لا يصح ولا يصح امامته المارة بالرجال في القصر  
 بالاتفاق واختلفوا في جواز امامتهم في صلوة الشرايح خاصة فاجاب ذلك احمد  
 بشرط ان تكون ساخرة ومنعه الباقيون فضل واختلفوا في الاولى بالامامة هل  
 هو الاقصد الذي يحسن القاعة اولى وقال احمد لا قراءة الذي يحسن جميع القراءات  
 ويعلم احكام الصلوة اولى واختلفوا في امامة الامي وهو الذي لا يقيم لا يحسن قراءة  
 القاعة بالقارى فقال ابو حنيفة يبطل صلواتها وقال مالك واحمد يبطل صلوة  
 القارى قولان اصحهما البطلان ولا يجوز الصلوة خلف محدث بالاتفاق فان لم يعلم  
 بحاله صحته صلواته في غير الجمعة عندا ثاقي واحمد ومات في الجمعة فان <sup>لقد</sup> ثم الله  
 بغيره صحته صلواته من خلف المحدث بكل حال وقال مالك ان كان الامام فاسيا محدثا  
 نفسه بصلوة من خلفه صحيحة او عالما بطلت فضل وقبح صلواته القامة خلف القاعد  
 عندا في حنيفة والثاقي وعند مالك روايتان وقال احمد يصلون خلفه عندا

ويجوز للمكعب والتأحيان بآيته بالما مومي إلى الركوع والسجود عند الشافعي وأحمد  
وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز فضل قال مالك والشافعي وأحمد يسنن للمأ  
ان يقوم بعد الفزع من الإقامة حتى يعيد للصقوف وقال أبو حنيفة إذا قال  
المؤذي في الإقامة حتى على الصلوة قائم الإمام وبقه من خلفه فإذا قال قد مك  
الصلوة كبر الإمام وأحرار فإذا أتم الإقامة أحد الإمام في الصلوة فضل ويقف الرجل  
الواحد عن يمين الإمام فلو وقف عن يمينه ولم يكن عن يمينه أحد لم يبطل صلوة  
وحكى عن ابن المسيب أنه قال يقف المأموم عن يمين الإمام وقال الشافعي يقف خلفه  
إلى أن يركع فإن جاء آخر والوقوف عن يمينه إذا ركع فإن حضور جنان صفا خلفه  
بالإتفاق وحكى عن ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما ولو حضر صبيان مع الرجال يسنن  
الشافعي أن يقف الرجال في الصف الأول ثم الصبيان من خلفهم ومن أصحابه من قال  
يقف بين كل رجلين صبي ليعلم منها الصلوة وهو قول مالك ولو حضر ذنا وثق  
خلف الصبيان ولو وقف امرأة في الصف الأول بين الرجال لم يبطل صلوة واحد  
بالإتفاق وحكى عن أبي حنيفة أنه قال يبطل صلوة من صلى على عينا أو شمالها ومن خلفها  
ولا يبطل صلوة أفضل ومن وقف من المعتدين خلف الصف فزاد أجره عند  
الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد يبطل صلوة إن ركع الإمام وهو واحد وقال الحنفية

لأصلوه لمن صلى خلف الصلوة وحده، فضل إذا تقدم المأموم على إمامه في الموقف  
 بطلت صلواته عند أبي حنيفة وأحمد وقال مالك صلواته صحيحة والشافعي  
 قولان الجيد من الترجيح منها البطلان وإن تقاع المأموم على إمامه وعكسه مكروه  
 بالاتفاق إلى الحاجة فيسحب عند الشافعي وفضل وإذا كانت الجماعة في المسجد فلا  
 اعتبار بالمشاهد ولا بأفعال الصنف عند الشافعي وإنما يعتبر بالعلم بصلوة الإمام  
 وإن خرجت الجماعة عن المسجد فإن كان إماماً في موضع الآخر فإن انصرفت الصلوة  
 بين في المسجد فالصلوة صحيحة وإن كان بين الصنفين فضل قريب وهو ثلث  
 ذراع فأدونهما وعلوا الصلوة الإمام فالترجح أن صلواته صحيحة وقال مالك  
 انصرفت في داره الصلوة الإمام وهو في المسجد وكان التكثير مع الاقتداء الآتي  
 صلوة المجتهد فأما لا يقع الآتي الجامع ومراحبه المتصلة به وقال أبو حنيفة  
 يصح الاقتداء في المحبة وغيرها وقال عطاء الاعتبار بالعلم بصلوة الإمام دون  
 المشاهدة وعدد الحائيل وحكى ذلك عن القتيبي والحنابلة في باب صلوة المأخوذ  
 وانفقوا على جواز العصر في السفر واختلفوا في حصة وعزيمة فقال أبو حنيفة  
 هو عزيمة وشدد فيه وقال مالك والشافعي وأحمد هو حصة في السفر الجائر  
 وحكى عن داود أنه لا يجوز إلا في سفر واجب وعنه أيضاً أنه يختص بالخوف ولا

يجوز العصر في سفر المعصية ولا الترخص برخص السفر بحال عند مالك والثقة  
واحد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك فضل ولا يجوز العصر إلا في المسيرة حلتين يسيرة  
الأنفال وذلك يومان أو يوم وليلة مشقة عشر فرسخ أو نحوها أو بعد ميرد عند الكوفة  
ومالك واحد وقال أبو حنيفة لا يصح في أقل من ثلث مراحل أو ربعه وعشرون  
فرسخا قال أبو داود يصح في مسيرة يوم وقال داود ويجوز العصر في طوليل السفر  
ومعيرة وإذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فالعصر فيه أفضل بالاتفاق فإن أقرع  
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز وهو قول بعض أصحاب مالك فضل ولا  
يجوز العصر إلا بعد مفارقة بستان البلد عند أبي حنيفة والثقة واحد ومن مالك  
روايتان أحدهما أنه يفارق بستان البلد ولا يجاوز به عن مدينه ولا عن ديار منه  
ثاني والثقة أن يكون من المصير على ثلاثة أميال وحكي عن الحارث بن أبي ربيعة  
أنه إذا سفر صلى بهم ركعتين في منزله وفيهم الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله  
وعن مجاهد أنه قال إذا خرج فصار له بقعة حتى يدخل الليل وإذا خرج ليلا لم يصح  
حتى يدخل الميثاق فضل وإذا أقم على المسافر مقيم في جزء من صلواته لزمه الأتمام  
نحو مالك حيث قال إذا أدرك من الصلوة المقيمة قد ركعت لزمه الأتمام والآفاق  
قال الشيخان من رآه يومه يجوز للأمر العصر خلف المقيم ومن صلى الجمعة وأقضى به

مسافر بقى الظهر فصل لزمه الا تمام لان صلوة الجمعة صلوة معتمدا هو التام  
 من مذهب الثافى فصل والملاح اذا سافر في سفينة فيها اهله وماله فقد نفق  
 الثافى على ان له الفس وهو مذهب ابى حنيفة ومالك وقال احمد لا يقصر ويكذلك  
 البخاري الذي يافرا دائما وقال احمد لا يقصر ولا ثالثة على انه ينيخص فيقصر  
 ويقصر فضل ولا يكمل من يقصر لتقل في السفر عند ابى حنيفة ومالك والثافى وا  
 وجهه العلماء سوى التوايه وعندها ولم يرد ذلك جماعة منهم ابن عمر ثبت ذلك  
 عنه في الصحيحين وانه انكر على من يراه يقبله فضل ولو بقى المسافر اقامة اربعة  
 ايام غير يوم الدخول والخروج صار مقاما عند مالك والثافى وقال ابو حنيفة  
 اذا بقى خمسة عشر يوما صار مقاما وان بقى اقل فذلك اثنان عباس تسعة عشر يوما  
 واحد اثنان بقى اقامة مدة يقبل فيها اكثر من عشرين صلاة الله ولو اقام ليلة ليلة ان  
 يرسل او حصلت حاجة من غيرها كل وقت فالثافى اقول وجهه ان يقصر ثمانية عشر يوما  
 والثافى اربعة ايام والثالثة ابد وهو مذهب ابى حنيفة فضل من فاته صلوة في السفر  
 بقاها في السفر فضاها فامة قال ابن المنذر ولا يعرف فيه خلاف الا شياء الحكمي من  
 المصري قال المستطرى ونك عن المزني في مسائله المعبر ان يقصر وان فاته صلوة  
 في السفر فضاها في السفر فالثافى قولان اصحاب الا تمام وهو قول احمد والثافى القصر

وهو قول أبي حنيفة ومالك فضل يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء  
متدبيرا واجزا عند الشافعي عند مالك والشافعي واحد وقال أبو حنيفة لا يجوز الجمع  
بين الصلوتين عند الشافعي محال فضل ويجوز الجمع عند المالكي بين الظهر والعصر متدبرا  
في الوقت الأول منها عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجوز ذلك مطلقا وقال  
مالك وأحمد يجوز بين المغرب والعشاء لا يجوز بين الظهر والعصر سواء قوى المطر  
أو ضعف أو بل الثوب وهذه الرخصة يختص بمن يصلي في جماعة معجدين يقصد من بعد  
يتأذى بالمطر في طريقة وأما من هو في المسجد أو يصلي في بيته جماعة أو عيشى إلى المسجد  
في كن أو كان المسجد في باب داره فينبه خلاف عند الشافعي وأحمد والاصح في ذلك عند  
الجواز وحكي عن الشافعي نص في الام على الجواز وأما الوحد من غير مطر فلا يجوز  
الجمع به عند الشافعي وقال مالك وأحمد في رواية الجوز ولا يجوز للمريض والحوث  
على جماعة مذهب الشافعي وقال أحمد يجوز وهو وجه اختاره المأخوذون من أصحاب  
الشافعي وقال الثوري في شرح المذهب وهذا الوجه أقوى جدا وعن ابن سيرين  
أنه يجوز الجمع من غير مرض ولا مطر ولا خوف ولا الحاجة ما لم يتخذ عادة و  
اختار من المذنب وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر  
باب صلوة الخوف أجمعوا على أن صلوة الخوف ثابته المحكم بعد موت النبي وحكي عن



الرقية قال هي منسوخة وعن أبي يوسف أنها مختصة برسول الله وأجمعوا على أنها  
 في المحض أربع ركعات وفي الشفر ركعتان وثقفوا على أن جميع الصفات المروية  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الخوف مفند بما وثقنا خلاف ملهم في الشرايع  
 فضل ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المخطو ولا عند أبي حنيفة ويجوز الجماعة  
 وفردى وقال أبو حنيفة لا تغفل في حاجة ويجوز في المحضر فيصلي بطائفة وكهين  
 وبالأخرى وكهين عند الثلاثة وقال مالك لا يصلي صلاة الخوف في المحضر وأجاز  
 أصحاب ذلك فضل واختلفوا في الصلوة حاله الخوف كما إذا لحقه القتال واشتد الخوف  
 فقال أبو حنيفة لا يصلون في هذه الحالة ويؤخرون الصلاة إلى أن يذهبوا  
 قال الثلاثة لا يؤخرون بل يصلون على حسب الحال ويخبر بهم إذا صلوا كيف ما أمكن  
 رجالا ورسبا فاستقبل القبلة وهم مستقبلها يؤخرون إلى الركوع والتجويد بوجههم  
 وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والثالثان في ظاهر قوليه  
 واحد هو مستحب غير واجب فقال مالك والثالثان في أحد في أحدي قوليه أنه يجب  
 وثقفوا على أنه إذا ارتق سوادا قطوع عدوا فصلوا ثم بان لهم خلاف ما ظنوا أن  
 عليهم الإعادة إلا في قول للشافعي ورواية عن أحمد فضل وثقفوا على أنه يجوز  
 الرجال ليس الحريرى في غير الحرب واختلفوا في لبه في الحرب فأجاز مالك والثالثان

١٢٠  
وابو يوسف ومحمد وكبره ابو حنيفة واحمد واستمال الحريري في الجلوس عليه والاستئذان  
واليه حرام كاللقب بالاتفاق فيمكن ان ابن ابي حنيفة انه حفظ الحريري باللقب <sup>بالحق</sup> <sup>بالحق</sup>  
اتفق العلماء على ان صلوة الجمعة مرفوعة واجب على الاعيان وغلطوا من قال هي مرفوعة  
كفاية وما يجب على المفيم فلا يلزم مسافر بالاتفاق ويجوز عن الظهري والشافعي  
جوها على المسافر اذا سمع النداء لا يجب على الصبي ولا عبد ولا مسافر ولا امرؤ الا  
في رواية احمد في العبد خاصة وقال داود ومجتبى ولا يجب على الاعرج اذا لم يجد غيره  
بالاتفاق فان وجبه وجب عليه عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجب  
فصل ومن كان خارجا في موضع لا يجب فيه الجمعة وسمع النداء لزمه المقعد  
الى الجمعة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة من سكن خارجا في الجمعة  
عليه وان سمع النداء ومن لا جمعة عليه كالمسافر المأبودة فيها جمعة محذرة بين فعل  
الجمعة والظهور بالاتفاق وهل يكره الظهري في جماعة يوم الجمعة في حق من لا يكره  
ايمان الجمعة قال ابو حنيفة يكره وقال مالك والشافعي واحمد لا يكره بل قال الشافعي  
فصل اذا اتفق يوم عيد ويوم الجمعة فلا يصح عند الشافعي ان الجمعة لا تقطع من  
اصل الظهر ولا من اصل الفري مصلوقة العيد وما من غرض من اصل الفري فالراجح  
عند من سبقوا عنهم فاذا صلوا العيد بان لم ان يتفرقوا ويتركوا الجمعة وقال ابو

حبيفة بوجوب الجمعة على أهل البلد والقري يفتى وقال أحمد لا يجب الجمعة لأهل البلد  
 ولا على أهل القري بل يقيط فرض الجمعة لصلوة العيد وصليوا الظهر وقال علي  
 سقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فكل صلوة بعد العيد إلا العصر فضل ومن  
 كان من أهل الجمعة وأراد التمتع بعد الزوال لم يجز له إلا أن يمكن الجمعة في طرفة  
 أو تضرعت بخلفه من التمتع وهل يجوز قبل الزوال قال أبو حنيفة ومالك  
 يجوز والثالث مقي قولنا أصحها عدم الجواز وهو قول أحمد وقال لا أن يكون  
 سفر جهاد أو التمتع بعد الزوال مكروه وبعد الأذان الثاني حرأمكن يصح عند  
 أبي حنيفة والثالث مقي وقال مالك وأحمد لا يصح فضل واختلفوا في الكلام في حال الخطبة  
 لمن لا يسمعها فقال الثامني وأحمد يجوز والمسح بالانصاف وقال أبو حنيفة لا يجوز  
 الكلام حينئذ سواء سمع أو لم يسمع وقال مالك الانصاف وأحب سواء قرب أو بعد  
 واختلفوا في الكلام في حال الخطبة فعين سمعها فقال أبو حنيفة ومالك والثالث مقي  
 في القدر يجرم الكلام على المسمع والخاصة بما فيه مصلحة الصلوة نحو أن يترجموا للخلين عن تحطى الزقاب وإن غلب  
 أنا ناصية جاز لذلك أن يجيبه كما فعل عثمان صنع عمر حتى الله عنها وقال الثامني  
 في الأمر لا يجرم عليها الكلام بل يكفر والمشهور عن أحمد أنه يجرم على المشهور عن أحمد

أنه عجز على المسقع دون الخاطب فضل ولا يصح الجمعة عند الشافعي إلا في بنية  
بنيوهم من تتقدم بهم الجمعة من بلد قربة وقال مالك القري التي تحب فيها الجمعة  
ما إذا كانت يومية متصلة وبينما سجد وثوق وقال أبو حنيفة لا يصح الجمعة إلا في  
مصر صامع لهم سلطان فإن خرج أهل البلد إلى خارج المصر فقاموا الجمعة لم تصح عند  
الثلاثة وقال أبو حنيفة نعم إذا كان مرياً من البلد بمصلى العيد فضل والمسحبان لا  
يقام الجمعة إلا بإذن السلطان فإن أقيم بعيداً عنه صححت عند مالك والشافعي <sup>محمد</sup>  
وقال أبو حنيفة لا يتقدم إلا بإذن السلطان فضل ولا تتقدم الجمعة إلا بأربعين عند  
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة تتقدم بأربعة وقال مالك تتقدم بمادون الأربعين  
عزيراً لا تحب على الثلاثة والأربعة قال لا وذا عي وأبو يوسف تتقدم بثلاثة  
وقال أبو ثور الجمعة كما نزل الصلوات متى كان هناك ما موم وخطيب صحت فلو اجمع  
أربعون مسافراً وقاموا الجمعة لم تصح وقال أبو حنيفة تصح إذا كانوا في موضع خطبة  
الجمعة وهل تتقدم الجمعة بالعدد والمسافرين قال أبو حنيفة ومالك تتقدم وقال  
الشافعي وأحمد لا تتقدم وهل يجوز أن يكون المسافر والعبد ما ما في الجمعة قال  
أبو حنيفة والشافعي ومالك في رواية أشهر يجوز أن سقط فرضها بالجمعة وقال  
مالك بن النعمان وأحمد في رواية لا يجوز هل يضع إمامه الصبي في الجمعة أم لا الثلاثة

قولان احدهما منه كالبالغ والثاني لا لعدم سقوط فرضه بالجمعة اذا فرض من عليه و  
 هذا القول الثاني من مذهب أبي حنيفة ومالك واحمد لا يتم سقوط امامة في الفراغ  
 فالجمعة اول والاصح من مذهب الثايفي عند كثرة الجواز قال امام الحرمين موضع  
 الخلاف ما اذا تم العدد ومعتبر فاذا تم به فلا جمعة فصل واذا احرى الامام بالعدد  
 المعينة ثم انقضوا عنه قال ابو حنيفة ان كان قد صلى ركعة وسجد فيها سجدة او اثنتي  
 جمعة وقال صاحباه وان انقضوا بعد ما انقضوا جمعة وقال مالك ان انقضوا بعد  
 ما صلى ركعة يسجد بها اثنتي جمعة والثايفي اقوال اصحابها انما يبطل ويثم اظهر وهو قول احمد  
 وان انقضوا في الخطبة لم يحسب المفعول في غيرهم بل خلاف لقول المصنف وان عادوا  
 طول الفصل بني على الخطبة وبعد طوله فقولان اصحابها وجوب الاستئناف فصل والاصح  
 الجمعة الا في وقت الظهر عند الثلاثة وقال احمد بالجواز قبل الزوال ولو شرع في  
 الوقت ومدا حتى خرج الوقت ثم اظهر عند الثايفي وقال ابو حنيفة يبطل صلوة  
 بخرج الوقت وسبب ذلك الظاهر قال مالك اذا لم يصل الجمعة حتى دخل وقت العصر  
 فيها الجمعة ما لم يغيب الشمس وان كان لا يخرج الا بعد غروبها وهو قول احمد فصل  
 واذا ادرك المسبوق مع الامام ركعة امكن الجمعة او دو ثم انك بل يصح ظهرا وعبدا  
 عند الثايفي ومالك واحمد وقال ابو حنيفة يدرك الجمعة باي قدر ادرك من

صلوة الامام وقال طاقوس لا بد من هذه الجمعية الا بادر اليك الخطيبين فضل وتفقدوا  
على ان الخطيبين بشرط في انعقاد الجمعية فان قطع الجمعية حتى يتقدمها خطيبان وقال  
الحسن البصري هامة الاطباء من الاثنيان بما سمى خطبة في العادة مشتملة على خمسة اركان كان الله  
عز وجل والصلوة على رسول الله والوصية بالتقوى وقرائة آية من القرآن والثنا  
للمؤمنين والمؤمنات هذا مذهب الثاقي وقال ابو حنيفة لو سمع او علموا خبرا به و  
لو قال الحمد لله وفعل كذا ذلك ولم يجمع الى غيره وخالفه صلعباه وقال لا يقي من  
كلامه مؤلف له بال فضل والقيام في الخطيبين مع القدرة مشرع بالاتفاق واختلفوا  
في وجوبه فقال مالك والثاقي وهو واجب وقال ابو حنيفة واحد لا يجب وآبو  
الثاقي الجلوس بين الخطيبين ويشترط الطهارة في الخطيبين على التراجع من مذهب  
الثاقي وقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يشترط وهو قول للثاقي فضل اذا صدر  
الخطيب على المنبر سلم على الحاضرين عند الثاقي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يكبر  
الثلاثين عليهم لا آية سلم عليهم وقت خروجه اليهم وهو على الارض فلا يعيد ثانيا  
على المنبر ومن دخل والامام عقيب صلى تحية المسجد عند الثاقي واحمد وقال ابو حنيفة  
ومالك يكبر له ذلك واختلفوا هل يجوز ان يكون المصلي غير الخاطب قال يجوز لثاقي  
وقال مالك لا يصلي الا من خطب والثاقي قولان الصحيح حوازه وعن احمد روايان

فضل ومن السنة قراءة سورة الحجعة وسورة المنافقين او سورة بسم الله والفتنة  
 منهاستان عرفان فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وحكى ابى حنيفة قال لا يفتن المؤمن الا بقرعة دون سورة  
 فضل والفضل ستة عند جميع الفقهاء الاداء والحن والسجيان يكون الفضل لا عند  
 الرياح واليا ووقت جواز من الفجر عند ابى حنيفة والثايفى واحد وقال مالك لا يفتح  
 الفضل الا عند الرياح واليا وهذا لا يستجاب اما هو لحاضرها قال ابو ثور هو مستحب لكل  
 واحد حضرها او لم يحضرها ولو غفلت الجمعة وهو حبيب فتوى الحنابلة والجمعة اجزاه  
 عنها عند الثلاثة وقال مالك لا يجزى به عن واحد منها فضل ومن زعم عن السجود فامره  
 ان يجهد على ظهره فان فعل عند ابى حنيفة واحد وهو الرجوع من مذهب الثايفى و  
 القدير من مذهبه انه ان شاء مسح على ظهره وان شاء اخره حتى يبرأ والثر جازم قال  
 مالك يلزمه تاجير السجود حتى يجهد على الارض فضل واذا احدث الامام فى الصلوة  
 جانب له استخلاف عند ابى حنيفة ومالك واحد وهو الجهد بالرجوع من فوق الى الارض  
 والقدير بعد الجواز فضل لانقام فى ملب وان عظم اكثر من جمعة واحدة على صلوات  
 الثايفى وهو مذهب مالك قال مالك واذا كان فى البلد جوامع اقيمت فى الجامع الا ان  
 منهم وليس عند ابى حنيفة فى ذلك طمى ولكن قال ابو يوسف اذا كان فى البلد جانبين  
 حائز فيه جمعين فان كان له جانباً واحداً قال الطحاوى العقيم من جده

انه لا يجوز انقامة الجمعة في اكثر من موضع واحدة في المصر الا ان يشق  
الاجتماع لكبار المصر فيكون في الموضعين واذا دعت الحاجة الى اكثر حان و  
قال احمد اذا عظم البلد واكثر امله كقضاء حان فيه جمعان وان لم يكن له  
حاجة الى اكثر من جمعة لم يجز وعلى هذا حمل ابن حريش امام الشافعي هو بقضاء  
في جوامعها وقيل ان بعد ذلك في الاصل قرى متفرقة في كل قرية جمعة ثم  
افضلت العماة منهم فبقيت الجمع على حالها والتراجيح من مذهب الشافعي ان البلد  
اذا اكثر وعثر اجتماع اهله في موضع واحد جاز انقامة جمعة اخرى بل يجوز ان تقام  
بحسب الحاجة وقال داود والجمعة كما نزلت لصلوة يجوز لاهل البلد ان يصلوها  
في مساجدهم فصل ولا تقفوا على اثم اذا قامت صلوة الجمعة صلوا اظهروا هل يصلون  
فرادى او جماعة قال ابو حنيفة ومالك فرادي وقال الشافعي واحد جماعة باب  
صلوة العيدين اتفقوا على ان صلوة العيدين مشروعة ثم اختلفوا فقال ابو  
حنيفة هي واجبة على الاميان كالحقبة وقال مالك والشافعي هي مستحبة ورواية  
عن ابي حنيفة وقال احمد هي فرض على الكفاية واختلفوا في شرائطها فقال ابو حنيفة  
واحمدان من شرائطها الاستيطان والعدد واذن الامام في الرواية التي يقول  
احمد باعتبار ذلك في الجمعة وذا داود حنيفة والمصري قال مالك والشافعي كل



ذلك ليس بشرط ولا حارصا ولا مفردي لمن شاء من الرجال والنساء فصل اتفقوا  
 على ان تكبير الاحرام في الدنيا واختلفوا في التكبيرات الزوائد بعد ما فقال ابو حنيفة  
 ثلث في الاوالي وثلاث في الثانية وقال مالك واحد سنة في الاولى وحسن في الثانية  
 وقال الثايفي سبع في الاولى وحسن في الثانية ثم قال الثايفي واحد فيجب الذكر بين  
 كل تكبيرتين وقال ابو حنيفة ومالك بل يوالي بين التكبيرات لصفا واختلفوا في عدم  
 التكبيرات على الفرات في الركعتين وقال ابو حنيفة يوالي بين الفرائين في الاولى  
 قبل القراءة وفي الثانية بعد القراءة وعن احمد روايان كالمذهبيين واتفقوا على  
 رفع اليدين في التكبيرات ومن مالك رواية ان الرفع في تكبير الاحرام فقط  
 فصل واختلفوا فيمن قاسته صلوة العبد مع الامام فقال ابو حنيفة ومالك لا تقضي  
 وقال احمد تقضي منفردا وقال الثايفي قولان كالمذهبيين اصحابا تقضي ابدا و  
 اختلفوا في كيفية قضاها فقال احمد في شهره ووايته يصلي سبعا كصلوة القهرس  
 وهي المختار عند محقق اصحابه ومذهب الثايفي انه يقضيها ركعتين كصلوة الامام  
 ومرواية عن احمد وعنه رواية ثالثة انه مخير بين ان يصلي ركعتين او ربعا  
 فصل واتفقوا على ان السنة ان يصلي العبد في صلوة المصلي فقاما للبدن الا في المسجد  
 وان اقام مصنفه الناس من يصلي بهم في المسجد جازا لا الشافعية فانهم قالوا ان

مفعلها في المسجد فقبل اذا كان واسعاً فصل في جوار السفل قبلها اي قبل صلوة  
العیدین و بعد ما لمن حضرها فقال ابو حنیفة لا ینقل قبلها و ینقل ان شاء بعد ما ولم  
یفرق بین المصلی و غیره و قال مالک اذا كانت الصلوة في المصلی لم ینقل قبلها و  
لا بعد ما سواء الامام و المأمور و عنه في المسجد و بیان و قال الثاقفی بالجواز  
قبلها و بعد ما في المسجد و غیره الا لك ما مر فانه اذا اظهر للناس لم یصل قبلها و قال  
احمد لا ینقل قبل صلوة العید و لا بعد ما مطلقاً فصل و یجب ان ینادی لها الصلوة  
جامعة بالاتفاق و من افي التبرع غلغله اذن لها و قال ابن المسيب اول من اذن  
الصلوة العید معاویة و من بعد الثاقفی قراءة في الاولى و اقتریب في الثانية  
او مع و الغامضية و قال ابو حنیفة لا یفتش بكرة و قال مالک واحد یقرأ  
سبح الغامضية فصل و اذا شهد يوم الاثنين من رمضان بعد الثلثة و الی یوم  
الاحد فقیلت صلوة العید في صحیح القولین عند الثاقفی موسعاً و قال مالک  
لا یقتضی فان لم یکن جمع الناس في الیوم حلیت من الغد و هو من بعد احد و من  
ابی حنیفة ان صلوة العطر یصلی فی الیوم الثاني و الاصح في الثاني و الثالث فصل  
و التکبیرات فی عید الفرمون بالاتفاق و كذلك فی عید الفطر الا عند ابی حنیفة  
و قال داود بوجوبه و قال الثقفی اما یفعل ذلك المواکون و قال ابن مسیر

والصحيح ان التكبير في الفطر اكد من غير لقوله تعالى وتكلموا العذراء ولتكبروا لله  
على ما هديكم واختلفوا في ابتداءه وانتهائه فقال مالك يكبر يوم الفطر دون  
ليله وانماؤه عنده الى ان يخرج الامام الى المصلى والثاني الى ان يخرج الامام  
بالصلوة وهو الرابع والثالث الى ان يفرغ منها وانما ابتداءه من حين يرى الهلال  
وعن احمد في ثمانية رويان احدهما اذا خرج الامام والثانية اذا فرغ من  
من الخطبتين وابتداءه من روية الهلال فصل اختلفوا في صفة التكبير فقال ابو  
حنيفة واحمد يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد  
يشفع التكبير في قوله واحده وقال مالك يكبر ثلثا في قوله وثلاثا في اخره  
رواية ان شاء كبر ثلاثا وان شاء مرتين وقال الثامني يكبر ثلاثا في قوله وثلاثا  
في اخره وصيغة المناد عند متأخرى اصحابه يكبر ثلاثا في قوله ويكبر مرتين  
في اخره فصل واختلفوا في التكبير في عيد الفطر وايام التشريق في ابتداءه و  
انتهائه في حق المصل والحرم فقال ابو حنيفة واحمد يكبر من صلوة الفطر يوم العيد  
على ان يكبر بصلوة العصر من يوم الفطر وقال مالك من طهر الفطر الى صلوة الصبح  
من اخر ايام التشريق وهو اربع يوم الفطر وذلك في حق المصل والحرم وهذا الثاني  
اشهر ما ائذ به مالك والذي عليه العمل من مذهبه من من صبح عروته ومجتمعه

معبراً عن أيام التشريق والمحرم بحديث علي كراجم من ملة فضلوا على أن  
 التكبير سنة في حق المحرم وغيره خلف الجماعة واختلفوا بين من صلى منفراً من محل أو من  
 أو من محرم في هذه الأوقات فقال أبو حنيفة واحد في إحدى روايته لا يكبر  
 المنفرد وقال مالك والثأفي واحد في إحدى روايته يكبروا على أنه  
 لا يكبر خلف التوافل في قول الثأفي وهو كراجم عند صحابه باب صلوة الكسوف  
 انشقوا على أن صلوة كسوف الشمس سنة مؤكدة في الجماعة ثم اختلفوا في غيرها فقال  
 مالك والثأفي واحد هي ركعتان وفي كل ركعة يقرأان ركباً ثان وركوعان  
 وسجودان وقال أبو حنيفة هي ركعتان كصلوة الصبح وهل يجزئ في المرأة فيما أو  
 خلفي فقال أبو حنيفة والثأفي ومالك بخمسة الرأء فيما أو قال أحمد بحبرها وهل صلوة  
 الكسوف خطية فقال أبو حنيفة واحد في المشهور عنه لا يقرأ تكسوف الشمس ولا يقرأ  
 الفرحية وقال الثأفي فضلوا يتقوا الكسوف في وقت كراهة الصلوة قال أبو حنيفة  
 واحد في المشهور عنه لا يصلي فيه ويجعل مكانه تسبيحاً قال الثأفي يصلي فيه و  
 عن مالك روايات أحدها يصلي في كل الأوقات والثانية فصل في غير الأوقات  
 المكروهة فيما التقل والثالثة لا يصلي بها ثم قال مالك لا على صلوة العبد فضل  
 وهل بين الجماعة لصلوة الحسوف قال أبو حنيفة ومالك لا تنبل يصلي كل واحد  
 لنفسه وقال الثأفي واحد السنة أن يصلي جماعة كما تكسوف ويبرر بالقرآن في صلوة

الخشوف ويصلي الكسوف فرأى كاصلي جماعة بالاتفاف ومن التورى ومحمد  
 بن الحسن إن الامام اذا صلى صلوامعه ولا صلى حينئذ فرأى فضل وغير الكسوف  
 من الايات كالتلازل والصواعق والظلمة بالثوار لا ين له صلوأ عند  
 الثالثة ومن احمد انه يصلي لكل اية في الجماعة وحكى عن علي رضي الله عنه  
 انه صلى في زلزلة باب صلوأ الاستسقاء والتفقوا على ان صلوأ الاستسقاء  
 مستوفى واختلفوا اهل ين له صلوأ جماعة ام لا فقال مالك والثاقبي واحمد  
 وصاحباني حنيفة ين جماعة وقال ابو حنيفة لا ين الصلوأ بل يخرج الامام  
 ويدعو فان صلى الناس وهذا قاجان واختلف من رأى ان لما صلوأ في  
 صفها فقال الثاقبي واحمد مثل صلوأ العيد ويجهر بالقراءة وقال مالك صفها  
 وكتمان كما سأل صلوأ ويجهر بالقراءة فضل واهل ين له خطبة فقال الثاقبي  
 ومالك واحمد في الرواية المختارة عند صحابه ثلث وتكون بعد الصلوأ  
 خطبتان على المشهور وبقيتها بالاستسقاء كالنكح في العيد وقال ابو حنيفة  
 واحمد في الرواية المخصوص عليها لا خطيب لها ولا تهاج دعاء واستسقاء فضل و  
 لا يجب تخويل الرءاء في الخطبة الثانية للامام والمأموم الا عند ابو حنيفة  
 فائدة لا يجب وقال ابو يوسف يشرع للامام دون المأموم والتفقوا على  
 انهم ان لم يبقوا في اليوم الاول عادوا ثانيا وثالثا واحمى على انهم

إذا فترت ولا تكثر المطر فأنه ان يقول الله رفعه كتاب الجنابيز اجمع العلماء  
على استحباب الاكثر من ذكر الموت وعلى الوصية لمن له او عنده ما يقدر  
الاصباء به مع الصحة وعلى تأكيد ما في المرض والتفقوا على انه اذا تقوى الموت  
وجه الميت الى القبلة والمشهور عند مالك والثاقبي واحدا ان الاذى لا يجزى  
بالموت وقال ابو حنيفة يغير بالموت فاذا غسل الميت المسلم طهر وهو قول  
الثاقبي ورواية عن احمد والتفقوا على ان مونة الجريح الميت من راس ماله  
متقدمة على الدين وحكى عن طائفة قالوا اذا كان له ماله كثيرا فمن راس  
ماله والا فمن ثلثه فضل والتفقوا على ان غسل الميت من كفاية وهل الاصل  
ان يفضل عمدا او في مريض قال ابو حنيفة ومالك محمد واستورا لعمرا وقال  
الثاقبي واحدا الا فضل في مريض والاولى عند الثاقبي ان يفضل تحت التاء و  
يزيل الاولى تحت سقف والماء البارد او الى الا في مبرد شديد وعند حبيب  
وسمع كثير وقال ابو حنيفة المسخن او الى بكل حال فضل ولا يكره لعمري تحت  
عنه والتفقوا على ان للزوجة ان تقتل زوجها وهل يجوز للزوج ان يقتلها  
قال ابو حنيفة لا يجوز وقال الباقر لا يجوز ولو ماتت امرأة وليس هناك  
الا رجل احبتي وامان رجل وليس هناك الا امرأة احبته فذا مباحي حنيفة

وما لك والاصح من مذهب الثاني انهما يريان ومن احدث واثبان احدهما  
يتبعان ولا يخفى يلف الفاسل على يديه حركة وهو وجه الثاني وقال لا  
يدفن من غير عمل ولا يتعمد ويحوز العلم عمل قريبا لكان عند الثالثة وقال  
مالك لا يجوز فصل والمسحبان يوجب الفاسل وليوك اسناده ويدخل صاحب  
في منزله ومبطلها وقال ابو حنيفة لا يجب ذلك وان كانت الحية مائة لاسرها  
مسيط واسع الانسان يرفق وقال ابو حنيفة لا يقبل ذلك واذا عقلت المرأة صفرا  
ما لك قرون والفق حلهما وقال ابو حنيفة يترك على حاله من غير صفرا فصل  
والحامل اذا ماتت وفي طهرها ولد حي ليق ومن مالك واثبان كالمثمين و  
اتفقوا على ان السوط اذا لم يبلغ اربعة اشهر لم يعقل ولم يصل عليه فان ولد بعد  
اربعة اشهر قال ابو حنيفة ان وعد ما يدل عن الحيوة من عظام او حركة او صراخ  
عمل وصل عليه وقال مالك كذلك الا في الحركة فان شرط ان يكون له حركة  
فيه صحيحا طول مكث يتيقن منها الحيوة وقال الثاني يعقل قولا واحدا وصل  
صلى عليه ففيه القولان الجديد الرابع ان لا يصل على ما لم تظهر مائة  
الحيوة كالاحتلاح وقال احمد يعقل ويصل عليه واتفقوا على انه اذا اسهل او  
يكا يكون حكمه حكم الكبر وحكي عن سعيد بن جبير انه لا يصل على الصبي بالربيع

فصل وثنية الفاسل غير واجبة على الاصح من مذهب الثامنة وهو قول أبي حنيفة  
وقال مالك وأحمد بن حنبل وأبو داود أخرج الميت ثني بعد غسله وحياً والله فقط  
عند أبي حنيفة وهو الاصح من مذهب الثامنة وقال أحمد بن حنبل عادة الفلاس  
كان الخارج من الفرج وحل يجوز شفاطه وحلق عانته وحلق شاربه قال  
حنيفة ومالك ومكره وقال أحمد لا بأس به والثامنة في قولنا المبدية أنه  
لا بأس به في حق غير المحرم وقد بقى المحرم أنه مكروه باب الشهيد وثقفوا على  
أن الشهيد وهو من مات في قتال الفار لا يفضل وأحلقوا حل يصلي عليه مرة  
لا فقال أبو حنيفة وأحمد في رواية يصلي عليه وقال مالك والثامنة في أحمد في  
رواية لا يصلي عليه لاستغفاره عن شافع وثقفوا على أن القاء بقل ونضلي  
عليه والثالثة على أن من رجعة دابة وهو في القتال أو تردى عن فرسه أو صابه  
صاحبه فاق في معركة المشركين أنه يفضل وعصلي عليه وقال الثامنة لا يفضل ولا  
يصلي عليه يفضل وثقفوا على أن الواجب في القتل ما يحصيل به الطهارة وإن المسنون  
فيها والوثة وإن يكون في أوله سدر وفي الأجزاء الكافور وقال أبو حنيفة و  
أحمد المستحب أن يكون في كل غسله ثني من السدر وقال مالك والثامنة لا إلى في  
واحد لا فضل وتكفين الميت واجب بالاتفاق مقدم على الدين والورثة وأقل



الكفن ثوبت بهن الميث والمسيح هذا ثا في ومالك واحد ان يكن الرجل في  
 ثوبه اثواب وهي اللثايف وقال ابو حنيفة ان ار و ردا و مئس والمسيح ليا هن  
 في كلبا والمسيح المراء حنة اثواب مئس وميزر و لفاقة و متفقه و لفا مئس يثا  
 فثا ما عند ثا في واحد وقال ابو حنيفة هذا هو لافضل وان افضا على  
 ثلثة مئس ن المزار فوق العنق تحت اللثا وقال مالك ليس للكفر حد و ثا  
 الواجب لسير الميث وتكفين المراء في المعصر والمصغر والحريم مكره عند  
 الثا في واحد وقال ابو حنيفة ومالك لا يكره المراء ان كان ليا مال فالكفن  
 في ما ليا عند في حنيفة ومالك واحد وان لم يكن ليا مال فقال مالك هو على ثا  
 قال محمد هو في البت المال كما لو عسر الزوج فانه في البت المال بالاتفاق وقال احمد  
 لا يجب الزوج كفن زوجته بحال ومذهب الثا في ان محل الكفن في اصل التكة  
 فان لم تكن فعلى من يلزم النفقة من قريب وسيد وكذا الزوج في الاصح والصلاب  
 عند محقق اصحابه على الزوج بكل حال والحرم لا يطيب ولا يلبس الحيل ولا يحذر  
 راسه بالاتفاق وحكى عن ابي حنيفة ان احرامه يبطل بموته فيقتل ما يعقل  
 بانه الموفى فصل والصلوة على الميت فرض كفاية وعن اصحاب مالك  
 اثا مئس ولا يكره مغلها في مئس من الاوقات المكرهة عند الثا في وقال ابو حنيفة

واحد بكم فعلا في الاوقات الثلاثة وقال مالك بكم فعلا عند طلوع الشمس و  
غروبها والصلوة على الجنائز في المسجد جازية بالاتفاق وعن عبد مكر ومعه  
عند ثاغي واحد وقال ابو حنيفة ومالك بكم بكم اهما فيه وبكم المني  
على الميت والنداء عليه وقال ابو حنيفة لا بأس به فضل واختلفوا فيمن هو الحق  
بالامامة على الميت فقال ابو حنيفة ومالك والثاغي واحد في القديم والوالي  
الحق ثم اتولى قال ابو حنيفة والاولى للوالي اذا لم يحضر الوالي ان يقدر  
امام الحق وقال الثاغي في الجديد ترجح ان اتولى اخي من الوالي والواو صبي  
الى رجل لم يصلي عليه لم يكن اولى من الاولياء عند الثلاثة وقال احمد تقدم  
على كل ولي وقال مالك والابن مقدم على الاب والابن اولى من الجد والابن  
اولى من الزوج وان كان اباؤه وقال ابو حنيفة لا ولاية للزوج وبكم ذلك من  
ان يتقدم على ابيه فضل ومن شرط صحة الصلوة على الجنائز الطهارة ستة العون  
بالاتفاق وقال الشعبي ومحمد بن حبيب الطهارة يجوز بغير طهارة ويقف الامام  
عند رأس الرجل وعجز المرأة عند ثاغي والابن يوسف ومحمد وقال ابو حنيفة  
عند صدر الرجل والمرأة وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند  
عجزها فضل وبكم ان الجنائز ان يع بالاتفاق وحكي عن ابن سيرين ثلث

وعن حذيفة بن اليمان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 سبوا عناءا ربعا فكبروا تكبيرا لأمام فان زاد على أربع لم يطل صلواته وإذا  
 صلى خلف أمام فزاد على أربع لم يبايعه في الزيادة وعن أحمد انه يبايعه إلى سبع ومذموم  
 الثاني ان يرفع يديه في جميع التكبيرات خلفه منكبيه وقال أبو حنيفة ومالك لا  
 يرفع يديه إلا في الأولى وقراءة الفاتحة بعد التكبير الأولى فمن عند الثالث  
 واحد وقال أبو حنيفة ومالك لا يقرأ فيها شيئا من القراءة ويلمح لهما من عند  
 الثالثة وقال أحمد واحد عن يمينه فصل ومن فاته بعض الصلوات مع الإمام أتم  
 الصلوة ولا ينظر تكبيرا عند الثاني واحد وقال أبو حنيفة ينظر تكبيرا الإمام  
 ليكرمه وعن مالك رواه بيان ومن لم يصل على الحبان صلى على القبر  
 بالاتفاق ولا متى صلى خلف من هب الشافعي في ذلك فقال لا شر فيه  
 وقال أحمد ومثل ما لم يصل وقبل فصلي أبدا والاصح أنه يصلي عليه من كان  
 أمم الفرض الصلوة عليه عند الموت وقال أبو حنيفة ومالك لا يصلي على  
 القبر إلا ان يكون قد دفن قبل ان يصلي عليه فصل والصلوة على الغائب  
 صحيحة عند الشافعي وأحمد وقالوا أي أبو حنيفة ومالك بعد صحتها ولا يكره  
 الدفن إلا بالاتفاق وقال الحسن يكره ولو وجد بعض ميت غفل وصلى عليه

عند الثامني واحد وقال اي ابو حنيفة ومالك وان وحده اكثر صلى  
عليه وآله فصل ولا تقفوا على ان قاتل نفسه يصلي عليه واحتلفوا هل يصلي  
عليه الامام الا قال ابو حنيفة والثامني يصلي عليه قال مالك من قتل نفسه  
او قتل في حدة فان الامام لا يصلي عليه وقال احمد لا يصلي الامام على القاتل  
ولا على قاتل نفسه وقال الزهري لا يصلي على من قتل في ربه او قاص  
كزهر بن عبد الله بن الصلوة على من قتل نفسه وبه قال الزهري وقال  
الاوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن  
انه لا يصلي على لثاء فصل ولما شهد حبيب لم يغفل ولم يعمل عليه عند  
مالك وهو الاصح من مذمب الثامني وقال ابو حنيفة يغفل ويصلي عليه وقال  
احمد يغفل ولا يصلي عليه والمنقول من هل العدل في قتال النفاق غير سني  
فغفل ويصلي عليه عند مالك وعلى الثامني من قول الثامني وقال ابو حنيفة  
لا يغفل ولا يصلي وعن احمد واثبان ومن قتل مل البقي في حال الحرب غفل  
وصلى عليه عند الثامني وقال ابو حنيفة ومن قتل ظلم من غير حرب يغفل  
ويصلي عليه عند الثامني وقال ابو حنيفة ان قتل الخديعة لم يغفل وان قتل  
مغفل غفل وصلى عليه فصل ولا تقفوا على انه لا يبرح شعر الميت الا الثامني

فانه قال يبرح له بما عفيفا وجميعوا على ان الميت دامت عترة محضون انه لا يثبت  
 بل يترك على حاله وهل يجوز نقله اطفاره والحد من متاربه ان كان في ذلك  
 قال الثاقبي في الاملاء واحد يجوز ذلك وقال ابو حنيفة ومالك والثاقبي  
 في القديري لا يجوز ومثله ما لك حتى اوجبوا للتقريب على فاعله فضل وثقفوا  
 على ان الحمل للميت به واكراما والحمل بين العودين افضل من التبريع على ان  
 من مذهب الثاقبي وكراهة العترة واحدا للعقدين وقال ابو حنيفة ومالك والبراء  
 افضل والمشي امام الحبان افضل عند الثلاثة وقال ابو حنيفة المشي ومراوها  
 افضل وقال الثوري التراكب يكون ومراوها والمشي حيث يشاء وفيه حديث  
 فضل ومن فات في البحر ولم يكن معه ساجل فالاولى ان يجعل بين عمودين  
 او لوحين ويلقى في البحر ان كان في الساجل ملون وان كان فيه كفار نقلوا  
 في البحر ليصل لفراره عند الثلاثة وقال احمد ثقيل ويرمى في البحر بكل حال اذا  
 اعتذر منه فضل واذا دفن لم يخرج حفرة دفن فيه الا ان معنى على الميت وثاق  
 يلبس في مثله ويصير مبيعا فيجوز دفنه بالانفاق وعن عمر بن عبد العزيز  
 انه قال اذا معنى على الميت حول فان رعو الموضع وثقفوا على ان الدفن في  
 التابوت لا يوجب ويوضع رأس الميت عند رجل القبر ثم ليلى الميت سالا الى القبر

عند الثالثة وقال ابو حنيفة يوضع الجبانة على حافة القبر ما يلي لعقبه ثم ينزل  
 القبر معترضا فصل والثقة في غير السيطم وهو اولى على الراجح من مذاهب  
 الثافعي وقال لثلاثة التميم اولى من السيطم لان السيطم صاوس شعاو والثقة  
 ولا يكره دخول الميمنة بالنعال عند الثالثة وقال احمد يكره فصل وانفق  
 على اسحاب التخرية واختلفوا في وقتها فقال ابو حنيفة هي سنة قبل الدفن  
 لا بعده وقال الثافعي واحمد يتن قبله وبعده ثلثة ايام وقال الثوري لا  
 تغزبه بعد الدفن والجلوس من التخرية مكروه عند الثالثة خلافا لابي حنيفة  
 والدعاء على الميت للعلم بموقد لا باس به عند ابي حنيفة والثافعي وقال مالك  
 وهو مندوب اليه ليعمل العلم به الى جماعة من المسلمين وقال مالك وهو مندوب  
 اليه احمد وهو مكروه فصل واجمعوا على اسحاب اللين والفضب في القبر و  
 على كراهة الاجر والخبث ولا يبنى القبور ولا يخصص عند الثالثة وجوز ذلك  
 ابو حنيفة وانفقوا على ان السنة الحد وان الشق ليس لسنة وصفة الحد ان يحضر  
 قائل قبله القبر اذا نصب للثمن الا ان يكون الارض رحوقة ولا يجلد الا بال  
 القبر على الميت وصفة الثوان يبنى من حابني القبر بلينا واجرا ويبنى له  
 وسط القبر كالتابوت فصل واجمعوا على ان الاستغفار والدعاء والصدقة

والحق والنج ينفع الميت ويصل اليه ثوابه وقراءة القرآن عند الموت مستحبة ومكرمة  
ابو حنيفة ومذهب اهل السنة والجماعة ان الانسان ان يجعل ثواب عمله معينه  
معتمدا لحديث الحنفية والمشهور من مذهبنا ان الميت لا يصل الى الميت ثواب القرآن  
وقال ابن الصلاح من ائمة مذهبنا ثمانية في اهداء القرآن خلافا للفقهاء والفقهاء  
عليه عمل اكثر الناس بخلاف ذلك وينبغي اذا اراد ذلك ان يقول اللهم اوف  
صل ثواب ما قرأه لفلان فيجعله دعاء لا يخاف في نفع الدعاء وصوله له و  
اهل الحديث قد وجدوا البركة في مواصلة الاموات بالقرآن والدعوات و  
قال المحب الطبرسي من متأخري مشايخ الثائفة واما القراءة عند قبره فقال  
في البحر مستحبة وفي الحاوي الجرم بدو قوع القراءة له والحالة هذه كالدعاء  
لاهم جود والاستجابة عليه واختاره القوي الروضة ومذهب احمد ان ثواب  
القرآن يصل الى الميت ويحصل له نفعه كتاب الزكوة اجماع على ان الزكوة احد  
اركان الاسلام وعلى وجوبها في اربعة اصناف المواشي وحبس الانسان و  
عروض التجارة والكيل والمدخر من الثمار والزرع مصفات مقصودة واجبة  
على وجوب الزكوة على الحر المسلم البالغ العاقل واختلفوا في المكاتب فقال ابو حنيفة  
يجب الفدر في رذعه لا فيما سواه وقال ابو ثور يجب عليه مطلقا وقال الشافعي

لا يجب عليه زكوة ولا يقط عن المرد ما وجب عليه من الزكوة في حال إسلامه  
عند الثلاثة برأيه وقال أبو حنيفة يقط ويجب الزكوة من مال الصبي والمجنون  
عند الثلاثة يخرج الولي من مالهما ويروى ذلك عن مراعاة من أكابر الصحابة  
وقال أبو حنيفة لا زكوة في مالهما ويجب العشر في رزقها وقال الأوزاعي  
والثوري ما وجوب في مالهما ولكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويفيق المجنون  
فصل في الحول شرط في وجوب الزكوة بالاجماع وحكى عن ابن مسعود وابن  
عباس أنهما قال لا وجوب بها حين الملك ثم إذا حال الحول وجب مرة وثابتة أن ابن  
مسعود كان إذا أخذ عطاء فلو مكل لصا بآئمة باعه في ثناء الحول أو باده ولو  
يبيع بئنه انقطع الحول فيه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا تنقطع بالمبادلة  
في المذهب والنقطة وينقطع في الماشية ومذهب مالك أن ما دله بئنه لم ينقطع  
ولا في الأيتان وإن تلف بعض النصاب أو تلف قبل تمام الحول انقطع الحول عنه  
عند أبي حنيفة والشافعي وقال أحمد إن قصد دأله الفار من الزكوة لم  
ينقطع الحول ويجب الزكوة عند تمامه فصل في المال المعصوب والاضال  
المجود إذا عاد من غير بناء يعني يترك الماضي فوالان للشافعي الحب يد المراج منها  
الوجوب والقديم ببيتان الحول من عوده ولا زكوة فيما مضى وهو قول



ابي حنيفة وصاحبه واحدى الرقابين عن احمد وقال مالك اذا عاد اليه زكوة  
 بمول واحد ومن عليه دين مستغرق المصاب لا ينقصه منل يمنع ذلك وجوب  
 الزكوة فيه قولان للشافعي الحديدي الرابع لا يمنع ولا يقدم يمنع وهو قول ابي  
 حنيفة ولا يمنع وجوب العشر عند ابي حنيفة وعلى تقديم من قولنا لا معنى  
 وعن احمد في الاموال الظاهرة والبيان المشور لا يمنع وقال مالك الذي  
 يمنع وجوب الزكوة في الذهب والفضة ولا يمنع في الماشية فصل وهل يجب  
 الزكوة في الذمة او في عين المال للشافعي قولان التقديم في الذمة وجن  
 من المال من ثمن بها والحديد الرابع انها تجب في عين المال فيملك اهل الزكوة  
 قدر الغرض من المال غير ان له يودى من غيره وهذا قول وهذا قول  
 مالك وقال ابو حنيفة بعلق الزكوة بالعين كعلق الحيازة بالرقبة الحية  
 ولا يبرز ملكه عن شئ من المال الا بالدفع الى المستحق وهو احدى الرقابين  
 عن احمد فضل واجبوا على ان اخراج الزكوة لا يصح الا بنية وعن الاو داوى  
 ان اخراج الزكوة لا يثبت الا الى الله واختلفوا هل يجوز تقديمها على الاخراج  
 فقال ابو حنيفة لا بد من نية مغانة للاداء والغنى معتد لا لواجب وقال  
 مالك والشافعي يقتصر صحة الاخراج الى ان يبارن من النية وقال احمد لا يجب

ذلك فان تعددت ميراثان ليس حائز وان طال لم يخرج كما الظاهر ولا لصوة  
والج فضل ومن وجب عليه زكوة وقد روى عن ابن جبر لم يخرج له فاحيز ما قال  
ابن من ولا يعط عنه بثلث المال عند مالك والثايني وقال ابو حنيفة يعط  
بثلثه ولا يصير مصنوعه عليه وقال احمد امكن الاداء ليس بشرط الا في الجوب  
ولا في الضمان فاذا تلف المال بعد الوجوب استقرت الزكوة في ذمته سواء مكته  
الاداء ام لا فصل ومن وجب عليه زكوة ومات قبل ادائها اخذت من تركته  
عند الثاينة وقال ابو حنيفة يسقط بالموت ومن امتنع من الاخراج فبلا اخذت  
منه الزكوة بالاتفاق ويبرر وقال الثايني في القديم يوجد شرط ماله  
معه او قال ابو حنيفة يجزئ حتى يودي ما ولا يوجد من ماله فترا ومن فقد  
القدر من الزكوة بان وهب من ماله شيئا او باعه ثم اشتراه قبل الجول  
سقطت من الزكوة وان كان مبيعا عاصبا عند ابو حنيفة والثايني وقال  
مالك باحد لا يعط عنه الزكوة فصل ومجمل الزكوة جاز قبل تمام الجول  
اذا وجد القتاب الا عند مالك فانه لا يجوز دخل تسقط الزكوة بالموت ام  
لا قال ابو حنيفة تسقط فان اوصى بها اعتبرت بالوصية من الثلث وقال  
الثايني واحدا لا تسقط وقال مالك ان شرط في اخراجها حتى مر عليها حون

واحوال مرتب في ذمته وكان عاصيا بذلك وما يتركه من مال الوارث  
 وصار كمن ان الزكوة التي انقلب الى ذمته ديناً لقوم غير معينين فلو نقص من  
 مال الورثة فان وصى بها سمات من الثلث مقدمة على كل اوصيته فان لم  
 يقرط فيها حتى مات اخرجت من راس المال ولو عجلها للفقير مات الفقير  
 واستغنى من غير الزكوة قبل تمام الحول استخرجت منه الا عند الى خيفة  
 وليس في مال حق سوى الزكوة بالاتفاق وقال مجاهد والشعبي اذا حصد  
 الزرع وجب عليه ان يلقى شئ من التائل الى المساكين وكذا اذا اخذ الخيل  
 يلقي شيئاً من الثمار يخرج باب زكوة الحيوان اجمعوا على ان وجوب الزكوة في النعم  
 وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكالحوال  
 وكون المالك حراً مسلماً واغفوا على استئط كونهما مائة الا ما كانا قاتله  
 قال بوجوبها في العوامل من الابل واليقر والمعلوق من الغنم كما يجاب به  
 ذلك في التامة فضل واجمعوا على ان النصاب الاول من الابل خمس ودينه  
 شاة وفي عشرة شاتان وفي خمس عشرة ثلث شاة وفي عشرة من الابل ربع شاة فاذا <sup>بلغت</sup>  
 ستة واربعين ففيها حق فاذا بلغت احدى وستين ففيها حق من عة فاذا بلغت ستا  
 وسبعين ففيها ثلثا ليون فاذا بلغت احدى وتسعين ففيها حقان فاذا ازاد

على عشرين ومائة فاحلفوا في ذلك فقال ابو حنيفة بياض الفرضه بعد الفرض  
ومائة ففي كل خمس مائة مع الحقتين الى مائة وخمس واربعين فيكون الواجب  
بينها حقان وبنت مخاض فاذا بلغت مائة وخمسين فيها ثلث حقا وبياض الفرضه  
بعد ذلك فيكون في كل خمس مائة مع ثلث حقا وفي العشر مائة وفي خمسة  
عشر ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست  
وثلاثين بنت لبون فاذا بلغت مائة وستا وسبعين فيها اربع حقا الى ما سبق  
ثم بياض الفرضه ابداء وقال الشافعي لا احد في طهر ولا فيه ان رادت الواجب  
غير الفرض ولستقر الفرضه عند مائة وعشرين فيكون في كل خمسين حقه وفي  
كل اربعين بنت لبون وعن مالك رواه بيان اظهرها عند صحابه انها اذا رأت  
على عشرين ومائة قالت اعي بالحبادلين ان باخذ ثلث بياض لبون او حقيبتين  
فضل واختلفوا فيما اذا كان عنده خمس من الابل فاخرج منها واحدا فقال ابو حنيفة  
والشافعي يجز به وقال مالك احمد لا يجز به ولو بلغت ايله خمس وعشرين ولم  
يكن في ايله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك واحد يلزمه وقال الشافعي  
هو عيتر بين شرا واحدا منها فقال ابو حنيفة يجز به بنت مخاض او مئمتان فضل  
واحبوا على ان الجاني والعرب والذكور والانات في ذلك سواء واشتقوا على

انه يوحى من الصغار صغيراً ومن المرامن من مضية وان الحامل اذا حز بها مكان  
 الحامل حازها الا ما لكافاته قال يوحى من المرامن صحبة ومن الصغار كبيرة وان  
 الحامل لا يجزى عن الحابل فضل والتقوا على انه لا شئ فيها دون الثلثين من البئر  
 وعن ابن المسيب والزهرى انه يجب في كل حنين من البئر شاة الى ثلثين كما في  
 الابل والتقوا على ان الضاب الاول في البئر ثلثون ومئة تبع فاذا بلغت سبعين  
 ففيها مئة ثم اختلفوا فقال الثامني واحد لا شئ فيها سوى مئة الى ثمان حنين  
 فاذا بلغت سبعين ففيها ثمانان فاذا بلغت سبعين ففيها مئة ومئة وعلى هذا ابدأ  
 وفي كل ثلثين تبع وفي كل اربعين مئة وروى عن ابى حنيفة كذا مئة لمجاعة  
 وهي الرواية التي قال بها صاحباه والذي عليه اصحابنا اليوم انه يجب في البئر  
 على الاربعين عياب ذلك الى ستين فكون في الواحدة ربع عشر مئة وفي اثنين  
 نصف عشر ما والتقوا على ان الجوز ميس والبئر في ذلك سواء فضل واجمعوا على  
 ان اول ضاب الغنم اربعون ففيها شاة ثم للثاني مائة وبلغ مائة واحد و  
 عشر من ففيها ثمانان وفي مائتين واحدة ثلث شاة وفي اربع مائة اربع ثم  
 يهترى في كل مائة شاة والمضاف والمتر في ذلك سواء واذا ملك عشر من من الغنم  
 فوالدت عشر من محلة قال ابو حنيفة والثامني واحد في المشور عنه ثمان

الحول من يوم كل مئة مضايا وقال مالك واحد في رواية الاخرى اذا حال الحول  
من يوم ملك الامتات وجبت الزكاة واختلفوا في الوقف وهو ما بين الفقهاء  
فقال ابو حنيفة واحد الزكاة في المضاب دون الوقف وعن مالك روايتان  
عن الثاقبي عن لان اظهرها في المضاب دون الوقف فصل واختلفوا في النحال  
والجلان وللقبي جيل اذا اتم مضايها وكانت منفردة عن ما بها هل يجب فيها الزكاة  
فقال مالك والثاقبي واحد بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها ولا ينفق عليها  
الحول ولا يكل بها الامان الا ان يبقى شيء من الامان ولو واحدة وعن احمد  
رواية مثله فصل وانفقوا على ان الحيل اذا كانت معدة للتجارة ففيها الزكاة  
اذا بلغت مضايها فان لم يكن للتجارة قال مالك والثاقبي واحد لا زكاة فيها  
قال ابو حنيفة اذا كانت مائة ففيها الزكاة اذا كانت ذكورا واناثا وان كانت  
ذكورا منفردة فلا زكاة فيها واصحاب الحنفى الواجب فيه الزكاة الحيا وان  
شأعطى من كل فرس دينار وان شادق بها واعطى من كل مائة درهم خمسة  
درهم ومعين فيها الحول والمضاب بالبيعة من اول الحول اذا كان يورث  
الدراهم عن البيعة وان كان يورث بالبعد من دون غير موقوف به ادى عن كل فرس  
دينارا اذا اتم الحول وانفقوا على وجوب الزكاة في النحال والجر اذا كانت

معدة للجارة فصل والواحب فيما دون خمس وعشرين من الابل والعنزة فان  
اخرج معبدا اجلاه وان كان دون مئة شاة وقال مالك لا يقبل معبدا مكان الشاة  
بحال ومن وجبت عليه بنت محاض فاعطى حقة من هنر طالب حبر ان قبل ذلك منه  
بالا اتفاق وقال داود لا يقبل واما يوحنا لمصوص عليه والشاة الواحبة في كل  
مائة من العنزة من الحدة من الضان او الشية من المفز عند الثاقبي واحمد وقال  
ابو حنيفة لا يجزى من الضان الا الشية او الشى وهو الذى يماسنان وقال مالك  
يجزى الجزء من الضان ومن المفز وهو الذى لباسنة كما تجزى الشية فصل واذا  
كانت الاعنام كلها مرساة لم يكف عنها صحبته عند الشاة وقال مالك لا يقبل  
منه الا صحبته ويجزى من الصغار صغيرة وقال مالك لا يجزى الا كبيرة واذا كانت  
الماشية اناثا وذكرى فلا يجزى فيها الا انثى الا فى خمس وعشرين من الابل ويجزى  
فيها ابن ذكروا فى ثلاثين من البقر ففيها يتبع عند مالك والثاقبي واحمد و  
قال ابو حنيفة يجزى فى العنزة الذكر بكل حال واذا كان عند عشرة ون من البقر  
فى بلد وعشرون فى بلد اخر وجب عليها فيها شاة عند الثاقبي وقال احمد ان كانت  
البلدان ميثا عبيدين لم تجب عليه شاة فصل واللوط تاتير فى وجوب الكوة و  
سقوطها وهوان جعل مال الرجلين او الجماعة عترة له اما ان الواحد عند الثاقبي

واحد فالخيلان يربكان زكوة الواحد يشترط ان يبلغ المال المختلط مضابا وميقن  
عليه دخول ويشترط ان لا يتبين احدا للخيلين عن الآخر في المراح والمراح والخيل  
والزراع والفحل وقال ابو حنيفة الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب  
على الآخر وقال مالك ما يؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل واحد مضابا واذا اشتراكا  
في مضاب واحد واحتلطا فيه لم يجب على كل واحد منهما زكوة عند ابو حنيفة  
ومالك وقال الثايني عليها الزكوة حتى لو كان او بعين مائة بين مائة وحب  
الزكوة في الخلطة غير الواشي من الاثمار والحبوب والامان للثايني فلو ان اظهرا  
وهو الجديد فاثبت الخلطة كما في الواشي باب زكوة الثبات اتفقوا على ان الخطاب  
خمسة اوسق والوسق سلون صاعا وان مقدار الواحد من ذلك العشر ان شرب  
بالطرا او من التمر وان شرب من نخل او دولا ب او بماء استراه مضافا للشرب والمضاب  
معتبر في الثمار والزراع الا عند ابو حنيفة فانه لا يعتبر بل يجب لعشر عنده في القليل والكثير  
وقال الثايني عبد الوهاب ويقال انه خاف الاجماع في ذلك فضل واختلوا  
في الخبر الذي يجب فيه الحق ما هو فقال ابو حنيفة يجب في كل ما اخذه الارض  
من الثمار والزروع والعشر سواء اسقته السماء او سقى بنخل الا الحطب والحشيش  
والعقب فامسك وقال مالك والثايني يجب في كل ارض او منبت كالخنة والشجر



ولا ن وثمره الغنل والكرو وقال احمد يجب في كل ما يباع او يدر من الثمار والزرع  
 حتى او حيا في اللوز واسقطها في الجوز وفائدة الخلاف بين مالك والثايني واحد  
 ان عند احمد يجب في التمر واللوز والعتق وبنو النكاح والمكون والكرام يا و  
 الخردل وعند حم لا يجب وفائدة الخلاف مع ابي حنيفة ان هذه يجب في العقران كلها  
 وعند الثاينة لان كونه فصل واختلفوا في الزيتون فقال ابو حنيفة فيه الزكوة  
 وعن مالك ورابيان اشهرها الوجوب فيخرج المزكى ان شاء ذيقنا وان شاء  
 ربي هو الثايني قولان وعن احمد ورابيان اكثرهما عند عدم الوجوب ولا زكوة  
 في لظن والاجماع وقال ابو يوسف لوجوبها فيه فصل واختلفوا في العسل فقال  
 ابو حنيفة واحد فيه العشر وقال مالك والثايني في الحب يد الرائج لان كونه فيه  
 اختلف ابو حنيفة واحد فقال ابو حنيفة ان كان في أرض المزارع فلا عشر فيه وقال احمد فيه  
 العشر مطلقا ومضاهيه عند احمد ثلثا منه ومستون ماطا بالمعبدادى وعند ابي حنيفة  
 يجب في الكبر والقليل منها العشر فصل ولا تجب الزكوة الا في مضاه من كل حبس ولا  
 مضاه حبس الى حبس اخر عند الثايني وقال مالك فضمته تحتها الى الصغير فقال مالك  
 وعظم معنى القطيعة الى بعض واختلف الرواية في ذلك عن احمد فصل ومن السنة  
 حرم الثمار اذا دأب صاحبها على ملك عند ثلثا لما فيه من الرفق بالمالك والفقراء

هذا في حقيقته ان الخراج لا يقع وقال مالك واحمد يكنى خاوص واحد وهو المراج  
 من مذهب الثاقب فصل واذا اخرج العشر من الثمر او الحب وبقي عنده بعد  
 ذلك مسنن لم يجب فيه شيء آخر ولا اتفاق وقال الحسن البصري كلما حال حول  
 وجب فيه العشر فصل واذا كان على ارض خراج وجب المراج في رقبته ووجب  
 العشر في الزرع عند الثلاثة لان العشر في غلها والمراج في رقبها وقال ابو حنيفة  
 لا يجب العشر في ارض المراحبة ولا يجمع العشر والمراج على انسان واحد فاذا كان  
 الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الثلاثة وعند  
 ابو يوسف وعمر بن عثمان وقال ابو حنيفة العشر على صاحب الارض واذا اخرج الارض  
 معشر ذرعا على الزرع عند الجماعة المذكورين وقال ابو حنيفة على صاحب الارض  
 واذا كان المسلم ارض المراج عليها مباحها من دمي فلا خراج عليه ولا عشر في  
 زرعها عند الثاقب واحمد وقال ابو حنيفة يجب عليه المراج وقال ابو يوسف  
 يجب عليه عشرا وقال محمد يجب عليه عشر واحد وقال مالك لا يجمع بيعا منه  
 باب زكاة الذهب الفضة يجمعونها على اقله زكاة في غير الذهب والفضة  
 من الجوهر كاللؤلؤ والياقوت والزمرد ولا في السك والعنبر عند سائر  
 الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب المخرج في العنبر